



مقدمة  
التقرير السنوى للأمين العام  
عن  
اعمال المنظمة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ - ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والعشرون

الملحق رقم ١ ألف (A/6301/Add.1)

الامم المتحدة

## مقدمة

# التقرير السنوى للأمين العام عن اعمال المنظمة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ - ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والعشرون

الملحق رقم ١ ألف (A/6301/Add.1)



الامم المتحدة

نيويورك ، ١٩٦٨

## المقدمة

### اولا

#### عموميات

لقد كان هذا العام عاما يبدو فيه لجميع المتطلعين والساعين الى زيادة التعاون الدولي في سبيل السلم وخير الانسانية ان الآمال الخائبة قد رجحت مرة اخرى على المكاسب المتواضعة المحرزة في بعض الاتجاهات .

ذلك ان الحالة السياسية الدولية لم تسجل اى تحسن : فالضباب الجاثم فوق فييتنام قد تلبد واشتدت نذره . وتهدئة النزاع السافر الخطير بين الهند وباكستان حول كشمير، التي تحققت بمساعدة الامم المتحدة، لم تمنع التوتر من الاشتداد والعنف من الانفجار في بقاع العالم الاخرى . والاسلحة النووية والتقليدية على السواء قد ازديادت ازديادا كبيرا . ولم يحدث نسبيا اى تغيير ملحوظ يحمل اى بصيص من امل لمستقبل اولئك القاطنين في ثلثي العالم حيث الفقر والمرض والجهل وانعدام الفرص تمثل ابرز وقائع الحياة اليومية . والآمال الخائبة فاقت المنجزات الايجابية ، فيما يتعلق بالمشاكل المتطاولة المنبثقة عن مثل الحالات القائمة في افريقيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية الغربية وروديسيا الجنوبية ، وفيما يتعلق بالمنازعات الطويلة العهد كتلك القائمة في قبرص والشرق الاوسط .

ولئن كانت هذه الاحوال تؤكد بقوة حاجة العالم الى الامم المتحدة، فانها لا تسمح في الوقت نفسه للمنظمة باتخاذ افعال وانجع التدابير القادرة عليها .

ويمكن القول اجمالا ، وفي ضوء المواقف المتخذة في الامم المتحدة، انه لم يسجل خلال هذه الفترة للدول القوية النافذة قدرتها على الترفع عن الشكوك والمخاوف والريب النابعة من اختلاف عقائدها واختلاف مفهوماتها لما يمثل المصلحة الفضلى لبقية العالم ؛ ولا للامم الفنية قدرتها على التسامي عن حرصها على استمرار رخائها الذاتي ؛ ولا للامم الفقيرة قدرتها على التملص من قيد فقرها المزمع وهيكلها الاجتماعية البالية .

وقد تعذر مجددا على المجتمع الدولي ، الممثل في الامم المتحدة تمثيلا يؤسفني ان اقول انه لا زال ناقصا ، ان يحرز في هذه الظروف اكثر من تقدم محدود في تلك المجالات التي تعقد عليه فيها اكبر الآمال ، مثل صيانة السلم، ونزع السلاح ، والانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وانهاء الاستعمار، وتعزيز حقوق الانسان . وان شدة تعلق شعوب العالم بهذه الآمال وشعورها بها

امر لا يتبادر اليه الشك ، وقلما تجلى الاعراب عنها على نحو اقوى تأثيرا مما تجلى على لسان قداسة البابا بولس السادس في الخطاب التاريخي الذي القاه امام الجمعية العامة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ .

واما في اطار المنظمة نفسها ، فأجد لزاما علي ان اقرر آسفا مرة اخرى انه بالرغم من الاتفاق الاجماعي منذ عام مضى على وجوب تذليل المصاعب المالية التي تكتنف المنظمة باستمداد التبرعات اللازمة من الدول الاعضاء ، فان هذه التبرعات لم ترد بعد بالقدر الكافي لتغطية العجز الحاصل في السنوات الماضية ، والذي مازال عجزا كبيرا . ومن الناحية الاخرى فان اعمال لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة التي انشأتها الجمعية العامة في كانون الاول (ديسمبر) الماضي ، ستساعد في اعتقادي على تخفيف ذلك القدر المزعج نوعا من القلق وعدم الاطمئنان الذي ابداه عدد كثير من الدول الاعضاء بشأن بعض النواحي العامة لحالتنا المالية . وقد تعذر على اللجنة الخاصة اقتراح اية حلول جاهزة للكثير من الصعوبات الاساسية ، لا سيما تلك الناشئة عن الخلافات الدستورية والسياسية . وعسر على اللجنة كذلك حل مشكلة ربط الحاجات العالمية غير المحدودة ، بالموارد المحدودة نسبيا التي يمكن في الظروف الحاضرة تاحتها بصفة اجماعية لتلبية هذه الحاجات . الا ان اللجنة الخاصة وفقت توفيقا فريدا في بلوغ اهدافها المباشرة ، اى اعداد بيان تحليلي واضح كامل عن الحالة المالية للامم المتحدة لاستعادة ملائتها المالية على وجه السرعة ، ووضع التدابير اللازمة لتحسين الانتفاع بالاموال المتوفرة بواسطة الترشيح والتنسيق الاوفى لنشاطات الامم المتحدة والمنظمات المختلفة المتصلة بها . واني على ثقة من ان التحليل المفصل الذي اجرته اللجنة الخاصة في تقريرها الاول ، والقدر الكبير من الاتفاق الذي تم الوصول اليه بشأن عجز المنظمة المالي الحالي ، سيهيئان اساسا مقبولا لتصفية هذا العجز وسداد ديون الماضي .

كما اعتقد ان الدول الاعضاء لابد وان تكون قد لاحظت ، مثلي ، مع التقدير ، النهج الدقيق البناء الذي اتبعته اللجنة في دراستها الاستعراضية المستفيضة لاجراءات وضع الميزانيات والبرمجة والتنسيق في اسرة المنظمات الدولية . وان الانتفاع الارشد والافضل بالموارد المتوفرة ليس مجرد هدف مرغوب فيه بل هو ايضا ضرورة عملية نظرا الى الحاجات المالية غير المحدودة . ان جانبنا كبيرا من المسؤولية يجب ان يبقى بالطبع واقعا على عاتق الدول الاعضاء نفسها ، لأن البرنامج والاولويات تعكس اساسا القرارات المتخذة في الهيئات التشريعية المختلفة . الا ان على الامانة العامة ، في تنفيذ هذه القرارات ، واجبا لا يقل اهمية عن ذلك ، وهي على استعداد للاسهام بنصيبها في اى اتجاه وبأية وسيلة قد يتفق عليها بعد بحث الاقتراحات القيمة المعروفة في تقرير اللجنة الخاصة الثاني .

وقد اعربت في مقدمة تقريرى السنوى الاخير عن اعمال المنظمة ، عن رأيي في انه لا بد ، للاضطلاع الناجح بعمليات صيانة السلم في المستقبل ، من التزود ببعض القواعد الاساسية

والمبادئ التوجيهية اللازمة لتنظيم تلك العمليات . وقد اعربت في ذلك الحين ، وفي مناسبات تالية ، عن املي في ان توفق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم في وضع وابداء توصياتها بشأن هذه المسألة الملحة . وقد ارفضت اللجنة الخاصة ، عشية انعقاد الدورة التاسعة عشرة المستأنفة للجمعية العامة ، في جو يسوده التفاؤل . ورغم ان اللجنة الخاصة لم تنجح في ايجاد حل ولو مؤقت للمشاكل الدستورية والمالية الداخلة في ولايتها ، فقد استطاعت ، بفضل ما اظهره اعضاؤها من تعاون وتفهم ، من الوصول الى اتفاق اجمع به اعضاؤها على وجوب بذل الجهود التعاونية اللازمة لتقوية الامم المتحدة ، وعلى وجوب قيام الجمعية العامة بتسيير اعمالها تسييرا طبيعيا ، وعلى ضرورة تذليل المصاعب المالية التي تكتنف المنظمة . وقد كان هذا تقدا ما هاما بلاشك ، وامرا مشجعا وباعثا على الامل . وقد اعقبته مناقشة موضوعية للمسألة في الدورة العشرين للجمعية العامة ، جرى خلالها ابداء افكار واقتراحات ملموسة عديدة .

ولذلك فان من دواعي اسفي ان يكون تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة على هذا القدر من السلبية . فهو لا يظهر فقط العجز المستمر عن الاتفاق على المبادئ الاساسية ، بل يعكس ايضا التردد في معالجة المشكلة . واني ادرك ان ذلك قد يكون راجعا الى الحالة الدولية السيئة ، وربما الى ظروف خارجة عن سيطرة المنظمة ، لا الى قلة الاهتمام بالامر من جانب الدول الاعضاء . ولكنني آمل مع ذلك الاتطرح جانبا هذه المسألة الوثيقة الصلة بدور المنظمة في صيانة السلم الدولي ، وان تنال ماهي جديدة به من العناية .

واود هنا ان اشير بايجاز الى مسألة هامة تثير عادة بعض الخلاف ، هي مسألة اعلام الجمهور عن الامم المتحدة . انني اعتقد انه يمكن الاتفاق على القول بأن قوة المنظمة وقدرتها على تعزيز الاهداف التي انشئت من اجلها وعلى بلوغ هذه الاهداف ، تتوقفان في المحك الاخير على مدى تفهم وتأيد شعوب العالم لراميها ونشاطاتها . ويمكن القول لذلك ان الاضطلاع ببرنامج اعلامي غائي عالمي انما هو في الواقع اضطلاع ببرنامج تنفيذي يعد قرينا اساسيا للنشاطات الموضوعية التي تضطلع بها المنظمة . وهذا واقع ادركته الجمعية العامة واثبتته رسميا في الجزء الثاني من قرارها ١٣ (الدورة ١) المتخذ في عام ١٩٤٦ ، الذي يرسم السياسات والبرامج اللازمة للنشاطات الاعلامية للامم المتحدة . كما انه واقع تبرزه طبيعة مداولات المنظمة ، العلنية في جوهرها .

بيد انني اعتقد انه يمكن الاتفاق كذلك بصفة عامة على القول بأنه وان كان قد انجز الكثير على مر السنين في مجال تعزيز ادراك وتفهم الجمهور في العالم كله لاعمال المنظمة واساليبها واهدافها ، فان المنجزات لم تكن كاملة ولا موزعة بالعدل على مختلف مناطق العالم . وما زال امام المنظمة وامام الدول الاعضاء مهمة كبيرة لا تتمثل فقط في تكييف البرامج والنشاطات الاعلامية مع الحاجات الاعلامية المتطورة لعالم اليوم ، بل تتمثل ايضا في الاستفادة بصورة افعل واوفى من " الانفجار " التقني الذي حصل مؤخرا في وسائل الاتصال الجماهيري . كما ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار الاهمية المتزايدة التي تعلقها الدول الاعضاء على تأمين اوسع اذاعة ممكنة في جميع انحاء العالم لنشاطاتها فسي

الامم المتحدة . ولا بد في اعتقادي ، امام الازدياد والتوسع الحاصلين في الحاجات الاعلامية كما في الوسائل والامكانيات التقنية ، من دراسة مدى كفاية الاساليب والموارد الحالية لادارة شؤون الاعلام بالامم المتحدة ، لأداء مهمتها . وهذه دراسة يجري الاضطلاع بها حاليا .

كما ان الضرورة الحاجلة تقضي ، امام قيام الجمعية العامة بوضع المسئولية الاولى عن تعزيز تفهم وتأيد الجمهور لأهداف الامم المتحدة ونشاطاتها على عاتق مرافق الاعلام القومية الرسمية منها وغير الرسمية ، بأن تقوم الدول الاعضاء باعادة النظر في نشاطاتها وبرامجها الاعلامية الذاتية المخصصة للوفاء بهذه المسئولية ، وان تقوم باعادة تقييم طبيعتها ومداهها . فالتعاون الوثيق بين وسائط الاعلام القومية وادارة شؤون الاعلام بعد تدعيمها وتعصيرها هو الوسيلة الفعالة لنقل قصة الهدف الجماعي والجهد الجماعي المتمثلين في الامم المتحدة الى كافة اركان المعمورة ، في وقت يؤدي فيه نجاح المنظمة الى بعث الامل في كسر اطواق الفقر والجهل والصراع التليدة ويؤدي فيه فشلها الى تعريض العالم لكارثة لا تبقي ولا تذر .

## ثانيا

### تباطؤ نزع السلاح

شهدت السنة الماضية للأسف تحولا عكسيا للاتجاه الظاهر في السنوات الاخيرة نحو احراز بعض التقدم في تثبيت القوات المسلحة والميزانيات العسكرية وتخفيضها . فقد كان من المحتمل ان يؤدي تصاعد الاعمال العدائية في فييتنام وتدهور الحالة الدولية الى مضاعفة سباق التسلح في ميدان الاسلحة التقليدية وميدان الاسلحة النووية ، وان يترك اثرا سيئا في مفاوضات نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح العام الكامل .

وقد استمر تجريب الاسلحة النووية في الجو وتحت الارض . فشمة بلدان ليسا طرفين في معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، هما فرنسا وجمهورية الصين الشعبية ، قد واصلتا اجراء التجارب في الجو ، وهدفهما الواضح تكوين نواة اساسية على الاقل من الاسلحة النووية . كما قامت الدول النووية الرئيسية الثلاث الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي ، وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، باجراء التجارب الجوفية . ومن المثير على المرء ان يتصور سببا لهذه التجارب الجوفية سوى قصد انتاج اسلحة نووية اكثر اتقانا وربما انشاء شبكات القذائف المضادة للقذائف . وهذا قد يؤدي الى عواقب مقلقة ؛ فلو فرض ان احدى هذه الدول تمكنت من الانفراد في احراز سبق تقني فيما يتعلق بقدرتها النووية الدفاعية او الهجومية ، فان ذلك يمكن ان يخل بالتوازن الدقيق الحالي القائم على الرعب وان يؤدي مرة اخرى الى سباق جديد على التسلح النووي اسرع من سابقه بكثير .

كذلك شهدت السنة الماضية مضاعفة ، وان كانت مع الاسف اقل من السابق ، في الجهود الرامية الى الحد من سباق التسلح النووى وضبطه . فقد ظل مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح في حالة انعقاد مستمر تقريبا في جنيف سعيا الى اداء المهام الموكولة اليه من الجمعية العامة في دورتها العشرين . وقد تركز عمل اللجنة اساسا على منع انتشار الاسلحة النووية وعلى تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية .

وفيما يتعلق بمسألة منع انتشار الاسلحة النووية التي اعطيت الاولوية العليا ، حاول مؤتمر اللجنة الثمانعشرية الاتفاق على نص معاهدة بشأن عدم الانتشار استنادا الى مشروع المعاهدة المقدمين من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مع مراعاة المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٢٨ (الدورة ٢٠) . ومع ان هذه الجهود لم تكلل بعد بالنجاح ، فانه يمكن القول على الاقل بأن البحث مستمر عن صيغة متفق عليها للمعاهدة . وقد اوضح كل من الاطراف موقفه ، وكلهم يدركون التنازلات التي يتعين اجراؤها ، اذا اريد الوصول الى اتفاق . ومازلت آمل ان يتسنى للحكومات المعنية اذ خال التعديلات اللازمة في مواقفها - ولقد واصلت الحث على ذلك - لكي يتم الاتفاق على معاهدة بشأن منع الانتشار ولكي توضع هذه المعاهدة موضع النفاذ فسي اقرب موعد ممكن .

ان اخطار انتشار الاسلحة النووية اخطار حقيقية جدا وجسيمة جدا ، والى حد يفوق ما يمكن عموما تصوره . فان المفاعلات الذرية تنتج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه ، بعد تجهيزه في منشآت الفصل ، في صنع الاسلحة النووية باستعمال تقنيات لم تعد الآن سرا . وتذهب بعض التقديرات الى ان انتاج مفاعلات الطاقة النووية في مختلف انحاء العالم سيبلغ بحلول عام ١٩٨٠ ما يزيد على ١٠٠ كيلوغرام من البلوتونيوم يوميا . ومن المحتمل دائما ان يتم اكتشاف طرق ارفع وبأسط لانتاج المواد الانشطارية ، وان يزداد توفرها للاغراض الحربية الى درجة خيالية . ان اخطار زيادة انتشار الاسلحة النووية تعرض الانسانية لخطر يستلزم انشاء الضمانات الدولية اللازمة ليس فقط فيما يتعلق بمفاعلات الطاقة الذرية بل ايضا فيما يتعلق بالمنشآت النووية الاخرى التي تنتج او تستعمل او تجهز كميات هامة من المواد الانشطارية .

وقد تكون هنالك الآن بعض البلدان التي ربما تؤمل نفسها انخداعا - او تقنع نفسها ياسا - بالسعي الى تعزيز امنها باقتناء الاسلحة النووية باعتبارها رادعا للاعتداء عليها من جار معاد . وهذه البلدان قد تتردد في التخلي عن خيار اقتناء هذه الاسلحة مالم توجد سبل اخرى لحمايتها . كما ان بعض البلدان قد تتردد كذلك في التخلي عن حقها في اقتناء هذه الاسلحة مالم ترتبط الدول النووية الحالية بمعهد يقيم " توازنا مقبولا بين المسؤوليات والالتزامات " على حد تعبير القرار ٢٠٢٨ (الدورة ٢٠) . ان هذه الشواغل التي تراود البلدان غير النووية تشير مشاكل صعبة وخطيرة ، وهي مشاكل لا بد من مواجهتها . ومسئولية حلها يجب ان تتشاطرهما جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، كما انها تترتب كذلك على الدول غير الممثلة في المنظمة .

ان الحظر الشامل للتجارب النووية، بما فيها التجارب الجوفية، هو بحد ذاته هدف هام . فهو سيخفف من سباق التسلح النووى ويمنع قيام سباق جديد لانتاج القذائف المضادة للقذائف، ولا بد ان يؤدى، بحكم تسلسل الاحداث المطرد في هذا الميدان الرهيب، الى التنافس على ابتكار الاسلحة المضادة لهذه القذائف المضادة للقذائف . كما ان هذا الحظر سيكون خطوة هامة نحو منع زيادة انتشار الاسلحة النووية . الا اننا نجد، حتى في نطاق مجموعة الدول الاعضاء في الامم المتحدة، ان الاتفاق على حظر التجارب الجوفية مازال معطلا بسبب الخلاف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول ما اذا كان من المستطاع، بفضل احداث الاجهزة العلمية، كشف وتعيين جميع التجارب الجوفية بواسطة مرافق الكشف القومية وحدها . وقد قدمت في هذا الشأن اقتراحات مختلفة كحل وسط . فاقترح البعض عقد معاهدة حدية تقضي بحظر جميع التجارب التي يتجاوز مداها الاهتزازى حدا معيناً . واقترح البعض الآخر وقف التجارب الجوفية التي تكون دون الحد المتفق عليه، مع تبادل المعلومات العلمية والتقنية بين الدول النووية، والخفض التدريجي للحد . وابدئ اقتراح آخر جدير بالنظر الجدى، ينادى بوقف جميع التجارب الجوفية - مع معاهدة حدية او بدونها - لفترة مؤقتة على سبيل التجربة، على ان يقترن ذلك بنظام لـ "التحقيق الانذارى" . ويقضى هذا النظام بأن يدعى اى بلد يشته في انه اجرى تجربة جوفية الى اثبات براءته، ويجوز له ذلك بعدة طرق مختلفة، منها دعوة مراقبين خارجيين لاجراء تفتيش موضعي . وان فكرة التحقيق الانذارى هذه قد تهت وسيلة لتيسير التقدم ليس فقط في مجال مراقبة وتحقيق التجارب الجوفية بل ربما ايضا في مجال تدابير نزع السلاح الاخرى كذلك . وثمة اقتراح نال بعض القبول يدعو الى انشاء "نادى كشف" حيث يتفق عدد من البلدان على انماء اجهزتها الذاتية لكشف الاهتزازات وعلى التعاون في تبادل المعلومات والبيانات المستمدة منها . وهناك عدة حكومات تدرس حاليا الوسائل والطرق اللازمة لتنفيذ هذه الفكرة . وان تطبيق هذه الفكرة يمكن ان يساهم مساهمة هامة في كشف التجارب الجوفية وتعيينها، وفي تيسير فرصة الوصول الى اتفاق على حظر هذه التجارب .

وفي هذا المجال الذى ينبغي ان لا نترك فيه اى بصيص من امل الا ونلتزمه، اجد بعض دواعي الارتياح والتشجيع في التقدم المحرز خلال السنة الماضية نحو اعتبار امريكا اللاتينية منطقة لانهوية . وان البلدان المشتركة في هذا المسمى تشق طريقا جديدا في وضع نص لمشروع معاهدة في هذا الشأن، ولو تمكنت من الاتفاق على معاهدة تزيل الاسلحة النووية وتمنع قيام اى سباق ممكن للتسلح النووى في جميع انحاء المنطقة التي تشغلها من العالم او في جزء منها، لكان ذلك خطوة واسعة الى الامام سواء في ميدان عدم انتشار الاسلحة النووية او في ميدان نزع السلاح بصفة عامة . فمثل هذه المعاهدة قد تكون الدليل المرشد وقد تصبح النموذج المحتذى لاعتبار افريقيا وغيرها من مناطق العالم مناطق لانهوية، كما انها، اذا نالت تأييد الدول النووية، ستساعد على تقليص مشكلة الانتشار واعطاء بعض الزخم اللازم جدا لتدابير نزع السلاح الاخرى .



ومع ان مفاوضات نزع السلاح قد تركزت اساسا - عن حق - على الاسلحة النووية، فلا تزال  
ثمة اخطار على سلم العالم وامنه من مواصلة سباق التسلح بالاسلحة التقليدية . فان اقتناء الاسلحة  
التقليدية ونشرها مازالا يؤديان الى زيادة التوترات . والحروب التي يجرى القتال فيها بالاسلحة  
التقليدية يمكن ان تسبب خسائر فادحة وآلاما شديدة ؛ كما ان هنالك دائما خطر احتمال  
تصاعدها وتحولها الى حروب نووية . ان نزع السلاح العام الكامل هو، في النتيجة ، السبيل  
الوحيد لتهيئة ضمان فعال للسلم والامن الدائمين . ولقد بذلت الجهود اللازمة لتمهيد  
الطريق لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وفقا لما دعت اليه الجمعية العامة في دورتها الاخيرة .  
ولئن كان التقدم في هذا السبيل بطيئا فان هنالك مع ذلك بعض الامل في ان تؤتي الجهود  
الحالية ثمارها ، وفي ان يتسنى عقد مؤتمر عالمي قبل مضي وقت طويل .

ان البحث عن الطرق اللازمة لوقف سباق التسلح وضبطه وللتمكن في النهاية من تحقيق نزع  
السلاح العام الكامل ، كان مهمة طويلة عسيرة مخيبة للآمال ، وهو لم يكلل حتى الآن بالانجاح  
قليل نسبيا . ومن المفارقات ان نزع السلاح شرط معترف بضرورته لبقاء الانسانية وامنها  
وتطورها الكامل ، ولكنه في الوقت نفسه شرط يبدو ان قادة البشرية اعجز ما يكونون عن تحقيقه .  
ولقد كرست الامم المتحدة ، التي ولدت وشبت في العصر النووي ، قدرا كبيرا من وقتها ومناقشاتها  
خلال السنوات الاحدى والعشرين التي مضت على قيامها لنزع السلاح . ولكن النتائج مازالت حتى الآن ضئيلة  
الى اقصى حد ، بل انها من الضالة بحيث يصح التساؤل عما اذا كانت الحكومات والشعوب تدرك حق  
الادراك مدى آثار سباق التسلح النووي . ولم يحدث طوال هذه المدة ان اضطلعت اية هيئة من  
هيئات الامم المتحدة بدراسة شاملة لعواقب اختراع الاسلحة النووية . فمنذ استعمال هذه  
الاسلحة للمرة الاولى والوحيدة على اهداف حقيقية قبل اكثر من عشرين عاما ، حصل في قوتها  
التدميرية ، وكمياتها المخزونة ، وطرق استعمالها ، ومقدار الموارد البشرية والمادية المخصصة  
لصنعها وامكان ايصالها الى هدفها ، توسع يفوق ادراك معظم الناس بل يفوق كذلك كما اظن  
ادراك حكومات كثيرة . واني اعتقد ان الاوان قد حان لقيام هيئة مناسبة في الامم المتحدة  
بتقضي ووزن تأثير وآثار الاسلحة النووية من جميع نواحيها ، بما في ذلك المشاكل ذات الصلة  
العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بصنع هذه الاسلحة واقتنائها واتقانها  
واستعمالها الاحتمالي . فمعرفة الطبيعة الحقيقية للخطر الذي نواجهه ، قد تكون خطوة اولى  
بالغة الاهمية نحو درءه .

### ثالثا

#### التعاون في ميدان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

ان الانجازات العلمية والتقنية في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي تواصل سيرها الحثيث  
بسرعة اصبح بمقدور الانسان معها ان يتحدث الآن واثقا ، لامتكنا ، عن الهبوط على القمر وغيره

من الكواكب . ومع ان التعاون الدولي في ميدان استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية كان في تقدمه اقل روعة بكثير من ذلك ، فانه قد قطع مع ذلك شوطا مشجعا الى الامام خلال السنة الماضية .

فأولا اقرت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، بالاجماع ، توصية فريقها العامل بأن يعقد في عام ١٩٦٧ وبرعاية الامم المتحدة ، مؤتمر دولي يقوم في ضوء الانجازات العلمية والتقنية بدراسة الفوائد العملية التي يمكن ان تجنى من الابحاث الفضائية ومن استكشاف الفضاء ، ومدى امكان انتفاع البلدان " غير الفضائية " ولا سيما البلدان المتنامية ، بتلك الفوائد وامكان اشتراكها كذلك في التعاون الدولي في النشاطات الفضائية . ان هذا القرار ينم عن ادراك اللجنة لضرورة استخدام مفامرة الانسان في الفضاء الخارجي ، لتحسين حياته على الارض كذلك بصورة عملية مباشرة ملموسة . وقد تجلّى هذا الادراك ايضا في توصيات اللجنة الفرعية العلمية والتقنية الداعية الى قيام البلدان والوكالات المتخصصة المعنية على سبيل الاستمرار والاستعجال ، بدراسة تطبيق التقنية الفضائية في ميداني الارصاد الجوية والاعلام التلغزي ، باعتبار ذلك وسيلة للمساهمة في حل مثل مشاكل تغذية السكان المتزايدة العدد في انحاء كثيرة من العالم ، والداعية كذلك الى اجراء دراسة وافية لمدى ضرورة اقامة شبكة مدنية عالمية من الاجرام المدارية الملاحية ، ولا مكانية اقامتها ووسائل اقامتها .

ومنحت الجمعية العامة ، في دورتها العشرين ، رعاية الامم المتحدة للمنشأة الاستوائية لاطلاق الصواريخ السابرة في ثومبا بالهند . ومن دواعي الارتياح ان هذه المنشأة ، التي هي اول منشأة للصواريخ السابرة تحظى بهذه الرعاية ، قد اكدت صفتها الدولية باحداث برنامج لانشاء بعض المرافق الخاصة مثل المشاغل (الورش) والمساكن وقاعات الدرس للعلماء والتقنيين والمتدربين ، وذلك لزيادة طاقتها الاستيعابية بوصفها مركزا تدريبيا دوليا . وعقدت في عام ١٩٦٥ حلقة دراسية دولية في منشأة ثومبا عن تقنيات وتجارب الصواريخ السابرة ، وذلك بمعونة مالية من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

ومن دواعي الارتياح كذلك التقدم الحاصل في الاسابيع الاخيرة في وضع معاهدة دولية لتنظيم النشاطات الانسانية في الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى . فقد تم الاتفاق في اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، وعلى اساس مشروع المعاهدة المقدمين من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فضلا عن عدد من التعديلات والاقتراحات المقدمة من وفود اخرى ، على نصوص تسع مواد ، والامل كبير في احراز مزيد من التقدم قبل نهاية العام .

## رابعا

### عمليات صيانة السلم

وتمكنّت الامم المتحدة خلال السنة المستعرة، رغم المصاعب المالية والسياسية، من مواصلة عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها وحتى من زيادتها. فقد واصلت قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة، وقوة الامم المتحدة في قبرص، وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها على غرار الماضي. وجرى تعزيز فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان تعزيزا مؤقتا، كما انشئت عمليتان تكميليتان ذاتا صفة وقتية بحتة هما بعثة الامم المتحدة للمراقبة في الهند وباكستان، وبعثة الامم المتحدة للاشراف على انسحاب القوات في الهند وباكستان، وذلك اثر نشوب القتال من جديد بين الهند وباكستان في آب (اغسطس) ١٩٦٥.

وواصلت بعثة الامم المتحدة في الجمهورية الدومينيكية اعلامي واعلام مجلس الامن بواسطتي، عن التطورات المتعلقة بالسلم في هذا البلد. ورغم محدودية ولاية هذه البعثة، التي انشئت في ايار (مايو) ١٩٦٥ اثر اندلاع الحرب الاهلية، فقد كانت عامل تهدئة وتسوية بمساعدتها على منع تصاعد الحوادث وتجدد القتال وعلى تيسير المصالحة. ومن دواعي الارتياح انه تم اخيرا الوصول الى اتفاق بين الطرفين المتنازعين، اسفر عن اجراء انتخابات عامة في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ وتشكيل حكومة بعد شهر من ذلك التاريخ. وعلى اثر تنصيب هذه الحكومة، بدأ انسحاب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية، ومن المنتظر ان يتم هذا الانسحاب في القريب.

واني ارى، ازاء هذه الاحداث، انه يمكن الآن التفكير في انتهاء بعثة الامم المتحدة هنالك في المستقبل القريب. ويصح ان اشير هنا الى سمة فريدة لهذه البعثة، وهي انه لأول مرة في تاريخ عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم تتواجد احدى بعثات الامم المتحدة مع بعثة تابعة لمنظمة اقليمية. وقد اثار ذلك بعض المشاكل والمصاعب الخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين العمليتين، الا انه من حسن الحظ ان هذه المشاكل قد سويت بطريقة مرضية. وفي ضوء هذه التجربة، ارى من المستصوب ان الفت النظر مرة اخرى الى مسألة العلاقات بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية، آملا ان يولي اعضاء الامم المتحدة هذه المسألة مزيدا من الدرس.

ومع ان الامم المتحدة واصلت بذل جهودها النشيطة في ميدان صيانة السلم، فان هذه الجهود قد بلغت، او، على الاقل، فان مستقبل هذه الجهود يواجه مرحلة دقيقة ان لم نقل حرجية. وذلك لا يرجع، في رأيي، الى مجرد الصعوبات المالية التي اكتنفت بعض هذه الجهود في الماضي والتي تكتنفها الآن جميعا بصورة متزايدة، بل يرجع ايضا ودرجة اشد الى ان الخلاف القديم حول الطبيعة الصحيحة والاساس القانوني لعمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة قد انتهى الى مأزق. ولا يسعني في هذه الظروف، الا ان اكرر الاعراب عن املي في ان تقوم الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين بايلاء مشكلة صيانة السلم ابلغ اهتمامها

بغية ايجاد حل لمشاكلها الدستورية والمالية معا . ان لا ريب ان للوضع الحالي آثارا بالغة الخطورة بالنسبة الى الامم المتحدة والى فعاليتها بوصفها اداة للسلم في العالم . وحسبنا ان نلقي نظرة على قائمة حالات النزاع التي دعيت الامم المتحدة الى التدخل فيها وعمليات صيانة السلم التي اضطلعت بها في السنوات الاحدى والعشرين التي مضت على قيامها ، لكي نرى بجلاء اهمية هذا الموضوع .

ومهما يكن من عمق الخلافات الدستورية والمالية القائمة حول عمليات صيانة السلم ، فاني لست اعني بما ذكرته ، ولا اعتقد ، ان الامم المتحدة ستجد نفسها ابدا عاجزة كل العجز عن تلبية حاجة ناشئة لصيانة السلم . الا انه من المرجح تماما ، من الناحية الاخرى ، ان الامم المتحدة قد لا تستجيب ، في الظروف الحاضرة ، للحالات التي تتطلب عمليات تنفيذية من عمليات صيانة السلم ، الا عند بلوغ الامور ذروة التأزم والخطورة .

وصحيح ، طبعا ، ان الامم المتحدة قد وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلة الحرب المتزايدة الخطورة في فييتنام . ولكن ذلك يرجع الى اعتبارات سياسية طاغية معروفة لا الى مشكلة صيانة السلم في ذاتها . وفي اعتقادي انه اذا نشأت ازمات خطيرة مشابهة للارزمتين الحاصلتين في السنوات الاخيرة في قبرص والجمهورية الدومينيكية ، فان الامم المتحدة ستري من واجبه التدخل بالصورة المناسبة لصيانة السلم . ولكنني على يقين كذلك من ان اي عمل من هذا القبيل - مثل عملية قبرص مثلا - سيكون ذا طبيعة خاصة ومرتبلا على عجل وغير معزز بالتمويل الكافي . ولقد انتقدت مرارا بشدة عدم كفاية تمويل عملية صيانة السلم في قبرص بالتبرعات . وليس سبب هذا الانتقاد ان هذه الطريقة تلقي على عاتق الامين العام ، بالاضافة الى مسؤولياته الاخرى المتصلة بالعملية ، مهمة جمع المال العسيرة ؛ بل ان ضعفها الاساسي يتمثل في انها كانت طريقة تمويل غير مضمونة بتاتا وانها وضعت قطعاً عبئا غير عادل على عاتق اولئك الاعضاء في الامم المتحدة ، واولئك القلة من غير الاعضاء ، الذين دفعتهم روح التعاون الى تقديم التبرعات اللازمة لاستمرار عمل القوة .

وقد اكدت في مناسبات عديدة على ان صيانة السلم هي وسيلة لا غاية ؛ وان الغاية النهائية من الجهود الرامية الى اقرار السلم وصيانته هي ، بحكم طبيعة المسألة ، اتاحة المهلة اللازمة من الوقت وتهيئة جو الهدوء اللازم الذي لا يمكن بدونه الامل في حل المشاكل التي نشأ الصراع بسببها . ان هذا بالطبع مجرد جانب واحد من القصة الكاملة ، ولا ينبغي ابدا الخلوص من ذلك الى ان وقف القتال وابقائه كذلك ليسا مهمين بحد ذاتهما . ومن الواضح ايضا انه حتى اذا لم يتسن لأى سبب كان ، ايجاد الحل لهذه المشاكل في غضون المهلة التي اتاحتها جهود صيانة السلم وفي جو الهدوء الذي هيأته ، فان مواصلة هذه الجهود سيكون اقل كلفة من جميع النواحي ، ولجميع المعنيين ، من استئناف الاعمال العدائية . وهذه هي المعضلة التي تواجه الامم المتحدة الآن في كثير من مجالات نشاطها .

ان عمليتي المراقبة الباقيتين للامم المتحدة في فلسطين وفي كشمير بدأتا منذ عام ١٩٤٩ . والموارد المتاحة لهما محدودة جدا سواء من حيث الاشخاص او التسهيلات والمرافق ، كما ان سلطتهما في " المراقبة " مقصورة على التحقيق في الحوادث والاعلام عنها بعد وقوعها ، ولا مناص من ان يترتب على ذلك تعذر الحصول في كثير من الاحيان الاعلى شهادات وادلة ناقصة ان لم تكن متحيزة لجانب واحد . ومع ذلك فقد كانت العمليتان فعاليتين بدرجة ملحوظة ، لا سيما في وقف القتال باتخاذ الترتيبات الموضعية لوقف اطلاق النار . وقد ظلت روح المراقبين المعنوية عالية وان مجرد وجودهم في المنطقتين يساعد على صيانة السلم . ومع ذلك فانهم لا يستطيعون دائما منع الحوادث او السيطرة عليها ، وخطر اللجوء الى الاعمال العدائية العلنية يظل ماثلا دائما ، كما يشهد بذلك المثال المفجع الذي حدث في الخريف الماضي حين نشب القتال بين الهند وباكستان .

ان قوة السلم ، مثل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة في قبرص ، هي طبعا افضل واجدى من فريق المراقبين . ولكنها اكثر نفقات بكثير . وهنا ايضا نجد ان العمليات تتجه الى اكتساب صفة شبه دائمة : فقوة الطوارئ توشك الآن على اتمام عشرة اعوام من العمر ، كما مضى على وجود قوة قبرص عامان ونصف .

وفيما يتعلق بالعمليات المماثلة لعمليات قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، وفريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، وقوة الامم المتحدة في قبرص ، نجد ان جوهر المشكلة من وجهة نظر الامم المتحدة ، هو استمرار اطراف النزاع المباشرين ، في عدم اظهار العزم الجاد على ايجاد مخرج معقول منه . بل انه يبدو احيانا - وقد يكون ذلك هو الواقع - انهم يميلون الى اعتبار وجود الامم المتحدة ذاته عاملا يحلهم من قيود اى التزام ملح ببذل جهد جدى حقيقي من اجل تسوية خلافاتهم . ولعل من الصحيح ان وجود عملية الامم المتحدة لصيانة السلم والشعور بالامن الذي ينمو بنمو فعاليتها يخففان الشعور بالخطر والاحاح حيال النزاع المستمر ويخففان بالتالي شعور الاطراف بضرورة ايجاد التسوية اللازمة .

ولا يبدو هنالك اى مخرج ظاهر من المعضلة التي اتيت على وصفها سوى استمرار الامم المتحدة في الاضطلاع بمهمة صيانة السلم حيثما اقتضت ذلك الضرورة الواضحة ، مع قيامها في الوقت نفسه بمضاعفة جهودها المبذولة لاقرار السلم ، ساعية دائما الى ايجاد وسائل جديدة افضل لعمل الدول على تسوية منازعاتها تسوية سلمية ولمساعدتها على ذلك . ويبدو ولى ان مجلس الامن والجمعية العامة يستطيعان عمل الكثير في هذا الصدد . فلست اشك في ان هنالك متسعا لقيام هاتين الهيئتين بمبادرات جريئة مبشرة بالخير ، في ايجاد الطرق اللازمة لتحسين قدرة الامم المتحدة على تسوية المنازعات وزيادة انماء هذه القدرة ، بدلا من مجرد محاولة وقف القتال وتجنب استئنافه ، بعد نشوبه . بل اني ارى ان من المفيد جدا ، ان يقوم اعضاء

الامم المتحدة الممثلون في الهيئات المعنية بصيانة السلم ، بالنظر في الطرق الجديدة التي يمكن اتباعها في مهمة حل المنازعات . فهذا اجدى كثيرا من التمسك الجامد بمواقفهم الحالية بشأن صيانة السلم ، الامر الذي لا يمكن ان يؤدي الا الى كبت قدرة المنظمة على معالجة التهديدات او الانتهاكات الفعلية التي يتعرض لها السلم ، في وقت نجد الحاجة فيه الى هذه القدرة على اشد ما.

كما انني اعتقد ان اعضاء الامم المتحدة يستطيعون منفردين القيام بدور هام في المساعدة على ايجاد تسوية للمشاكل السياسية المسببة للمنازعات الدولية . فرغم جميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة ، فان نجاح المساعي الرامية الى اقرار السلم يتوقف ، في النهاية ، على الأطراف المعنيين مباشرة في المنازعات الحاصلة . وهنا قد تتمكن الحكومات ذات العلاقات الودية مع هؤلاء الأطراف ، في بعض الحالات مثل حالة قبرص ، من المساهمة ، انفرادا او جماعة ، في ان تقرب فيما بينهم وفي ان تثبت فيهم ارادة الاقدام على التنازلات اللازمة التي لا يمكن الوصول الى اتفاق بدونها . فمثل هذا العمل قد يكون مكملا مفيدا للجهود المبذولة عن طريق هيئات الامم المتحدة من اجل السلم .

#### خامسا

#### مشاكل الانماء الاقتصادي والاجتماعي

نظرا الى اهمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي بوصفه دعامة من دعائم السلم ومجالا من مجالات نشاط الامم المتحدة ، فلا غرابة في ان يكون تباطؤ معدل المعونة الدولية قد اعتبر مشكلة من اجسام مشاكل السنة الماضية . وقد اثارت جسامه المشكلة بعض التفكير الجديد بشأن وسائل علاجها . ومن ذلك خاصة ان ادارة المصرف الدولي للانشاء والتعمير تقدمت ، تلبية لقرار لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، باقتراح مثير للاهتمام بشأن التمويل الاضافي ، وان امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي حاليا دراسة عميقة مستفيضة لمشكلة التمويل الانمائي من جميع نواحيها .

ومع ذلك فان الواقع الصارخ الذي يبرز دائما من جميع الدراسات والتقارير والمناقشات المكرسة لهذا الموضوع اثناء عام ١٩٦٦ ، هو ان المعونة الدولية - راكدة - بينما قدرة البلدان ذات النمو المتقدم على توفير مثلها ، قد ازدادت زيادة تتجلى في ارتفاع متوسط الدخول الفردي فيها . وقد حملني هذا الواقع ، فضلا عن شعوري بان الظروف تدعو الى تقصي ما يمكن عمله بشأن المعونة الغذائية المتعددة الأطراف ، على ضم صوتي الى اصوات اولئك الذين قد اعربوا عن قلقهم ازاء حالة المساعدات الدولية . وستجد الجمعية العامة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعبيرا وافيا عن هذه الشواغل .

وثمة سمة بارزة اخرى في الحالة الاقتصادية العامة يمكن ان نلتبس فيها بعض العزاء ، هي الاهمية المتزايدة التي تعلق على ايجاد الوسائل اللازمة لتوجيه النشاطات الانمائية وتنظيمها

بصورة أكثر نمائية وتماسكا . وقد أسفر هذا الاتجاه عن انشاء لجنة للتخطيط الانمائي تحسنت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي . والحكومات تبدو الآن راغبة في تبادل ثمار تجاربها في عمليتي وضع خططها الانمائية وتنفيذها ، وهي تتجه الى الامم المتحدة لمساعدتها في التزود بالاطار اللازم لاجراء الاسقاطات اللازمة لجهودها القومية .

ويبدو ان هنالك رغبة صادقة في ان يصبح عقد الامم المتحدة الانمائي اطارا تحدد فيه الاهداف الانمائية للمجتمع العالمي تحديدا اذق ، ويمكن فيه تقييم مواطن التأخير والخلل وآثارها تقييما افضل ، ان لم يكن ادراكها مقدما . وبقي ان نرى ما اذا كانت هذه المواقف الجديدة تبشر بان يشهد النصف الثاني من العقد الانمائي اشتدادا في الجهود المبذولة لحل المشاكل الانمائية يفوق ما شهدته النصف الاول . الا انه اذا توفرت الآن الارادة القوية الكافية لمعرفة الحاجات المقللة وتلبيتها ، فان الاعمال التي جرى الاضطلاع بها في مجال الاسقاط والتخطيط يمكن ان تساعد في تهيئة الجو لتعاون دولي في سبيل الانماء ، خلال العقد الثامن .

وثمة اتجاه آخر مشجع ظهر في عام ١٩٦٦ هو ايلاء مزيد من الاهتمام للمسائل التي تمتد الى ميادين نشاط متعددة . كما ان فعالية جميع النشاطات المبذولة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تتوقف الى حد كبير على طريقة معالجة هذه المسائل . ولقد اصبح نقل العلم والتقنية وتكييفهما ، من ناحية ، وانماء الموارد البشرية ، من الناحية الاخرى ، موضع ابحاث ومناقشات ونشاطات عديدة تستهدف تعجيل التقدم على اوسع جبهة ممكنة . وان اعمال اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء تسهم كثيرا في تنشيط البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتسخير العقل الانساني المبتكر لخدمة حاجات البلدان المتنامية ، بدلا من ترك هذه البلدان بعيدة عن تيار اهتماماته وعاجزة عن جني ثماره . ولعل هذا الوعي المتزايد لتشعب عملية الانماء ووحدتها ، هو السبب في ازدياد الاهتمام بتراطيب النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمسائل الانمائية ، بدلا من التمييز السابق الذي كان يجرى ، واعتباطا في كثير من الاحيان ، بين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وان الطريقة المتبعة الآن في دراسة الانماء الاقليمي لهي مشك على هذا الاتجاه الحميد .

ان هذه العوامل فضلا عن رغبة البلدان المتنامية في مضاعفة النشاطات الانمائية ، قد وجهت التعاون بين الوكالات الدولية في اسرة مؤسسات الامم المتحدة وجهة جديدة . فان التنسيق بينها اصبح يعني اكثر من مجرد تقسيم العمل او تلافي الازدواج . لقد اصبح هذا التنسيق عملية ديناميكية . والنشاطات التي يجرى الآن الاضطلاع بها اشتراكا هي اكثر منها في اي وقت مضى ، ويجرى ذلك بوحى من هيئتي الخبراء اللتين اشرت اليهما آنفا واللتين تتمتعان بكفاءة فذة وبمركز بارز يهيئ لهما سمعة وشمولا في النظر ، وهما لجنة التخطيط الانمائي ، واللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء . وقد رسمت اللجنة الاخيرة معالم خطة للعمل

على الصعيد العالمي، كما يجري بصورة متزايدة وضع برامج الأعمال في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في إطار العقد الانمائي، أي بتضمينها مجموعات من المشاريع او النشاطات المقرر تنفيذها خلال فترة خمس سنوات. كما عمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى اعادة تنظيم اعماله للتمكن من الاضطلاع الافعل بالمسؤوليات المتزايدة الواقعة على عاتقه بوصفه ملتقى هذه الشبكة المتشعبة المؤلفة من الهيئات التقنية واللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة والمعاهد المختلفة الانواع.

وقد تمكن المجلس، في إطار عملية اعادة تنظيم اعماله، من احراز بعض التقدم في قياس النشاطات الداخلية في اختصاصه، من زاوية علاقتها بميزانية الامم المتحدة. الا ان هذا النوع من المقارنة تحده القواعد المرعية في عرض الميزانية. وانه لمن المستصوب، ولمن الممكن ولا بد، ربط البرامج والنفقات ببعضها على نحو ييسر التعرف بصورة اوضح على الاحتياجات والمحددات القائمة في كل مجال رئيسي من مجالات العمل فيما يصح تسميته نشاطات الامم المتحدة في بناء السلم.

هذا، وان الازمة المالية الحاصلة داخل المنظمة لم تحل دون تنويع ومضاعفة نشاطات بناء السلم هذه بدرجة ملحوظة. فكانت الحكومات تستجيب استجابة مرضية كلما كان مصير أي برنامج جديد ذي اولوية متوقفا على التبرعات المكملة لموارد الميزانية. الا انه من الجلي ان الترتيبات التي هي من هذا القبيل لا تصلح بدلا، في المدى البعيد، عن السياسة المالية السليمة. لقد ناديت منذ زمن غير قصير باتباع سياسة التوسع المنضبط في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولكنني ارى لزاما على الآن ان احذر من انه اذا اصبح تثبيت الميزانية عائقا دائما، فان جانبها كبيرا من الاستثمارات التي تمت في الجهود والموارد خلال السنوات القليلة الماضية قد يضيع هباء. كما ان ذلك قد يبدد الامل في ان تتمكن الامم المتحدة من المساعدة في تشجيع قيام تعاون دولي افضل في سبيل الانماء، وذلك الامل الذي تجدد مؤخرا بفضل المبادرات التي تمت في مجالات التخطيط الانمائي، وانماء الموارد، والاسكان والبناء، وشؤون السكان، وبفضل قيام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء، وانشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي التي ينتظر ان تخرج الى حيز الوجود في القريب.

ان تاريخ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء انما هو مثل على الوقت والجهود التي يتعين استثمارها في وضع السياسات المشتركة وفي انماء المؤسسات التي تمثلها هذه المشاريع وعلى ضرورة تعبئة الموارد الجديدة، النفسية والمالية على السواء، اللازمة لجعل الاستثمار يؤدي النتائج الطيبة. ان انشاء جهاز دائم للامم المتحدة للتعاون في مجال التجارة والانماء، جاء ذروة لعملية طويلة تستهدف حل عدد من المشاكل هي من اهم والح المشاكل التي تواجهها البلدان المتنامية. وان تجربة مجلس التجارة والانماء، في السنة الاولى من عمره، في معالجة المشاكل والمسائل التي اعتبر مؤتمر جنيف ان حلها مسؤولية مشتركة تقنع



على عاتق المجتمع الدولي ، قد اكدت بما لا يدع مجالا للشك ان الارادة السياسية لحكومات الدول الاعضاء هي العامل الرئيسي الذي سيحدد ، في الاجل الطويل ، الى اى مدى يمكن لاجهزة المؤتمر ان تصبح اداة فعالة لاعتماد الحلول الملموسة .

ونظرا الى الحاجة الملحة الى ايجاد الحلول الكافية والوصول الى الاجوبة العملية اللازمة على الاسئلة المتعلقة بالسلع الاساسية ، والمصنوعات ، والتمويل الانمائي ، والتجارة غير المنظورة ، فان هنالك قلقا شائعا ازاء عدم حدوث تقدم اسرع في هيئات المؤتمر المختلفة في تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في جنيف . فان النوايا التي ابدت في جنيف لم تترجم بعد الى اعمال ايجابية بالقدر المرضي ، بالرغم من ان المؤتمر لا تعوزه لا الافكار ولا الخبرة التقنية اللازمة للوصول الى قرارات عملية بالسرعة التي تليها اهمية الوثيقة النهائية .

لقد بذلت جهود متواصلة خلال السنة الماضية لتذليل الصعوبات الدقيقة في ميدان السلع الاساسية . فجرت محاولتان لمؤسسات لاقرار اتفاقين دوليين للكاكاو والسكر ، ولكنهما باءتا بالفشل رغم النظر في مفاهيم جديدة وصيغ تقنية جديدة لتجارة السلع الاساسية بغية تلافي انواع المشاكل التي كانت تصادف في الماضي في تطبيق مثل هذه الاتفاقات . وبالنسبة الى الكاكاو ، كان الفشل في الوصول الى اتفاق ادعى الى الخيبة لان الصعوبات المعنية كانت في نظر جميع الاطراف المعنيين من النوع الذي لا يستحيل تذليله . وهم جميعا مازالوا على استعداد لمواصلة البحث فيما يمكن اعتباره بداية مفيدة ، وانني آمل املا صادقا في ان يتسنى الوصول الى حل في المستقبل القريب .

ويصح ان نذكر كذلك تقريرا للواقع ، ان المجلس وهيئاته التقنية قد اسهموا مساهمة قيمة في البناء التدريجي لسياسة جديدة في سبيل الانماء . مثال ذلك ان مقررات هيئات الخبراء التابعة للمؤتمر والمعنية بالمسائل النقدية ، قد لفتت نظر المجتمع العالمي الى ضرورة مراعاة مصالح البلدان المتنامية في اى اصلاح لنظام النقد الدولي يكون محل النظر ، وقبل تطبيقه . كما قدمت فعلا ونوقشت اقتراحات لموسسة مختلفة فيما يتعلق بتوسيع صادرات البلدان المتنامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، وبالتجارة غير المنظورة والنقل البحري ، وبالتمول الانمائي . ويجري الآن بنشاط النظر في برنامج التمويل الاضافي الذي اعده المصرف الدولي للانشاء والتعمير استنادا الى احدى توصيات المؤتمر ، وهو البرنامج الذي اشرت اليه من قبل ، ومن المحتمل ان يصبح اول ترجمة عملية للافكار الجديدة التي برزت في جنيف عام ١٩٦٤ . ولا بد ان تتسنى بلورة هذه الافكار وترجمتها الى مشاريع عملية اذا تصرفت الحكومات عن اقتناع راسخ بالمبادئ التي ينبغي استيعاؤها في رسم سياسات التجارة والانماء الدوليين ، وعن ادراك للعوائق التي اعترضت او اخرت تطبيق هذه المبادئ .

ويسرني ان الالحظ ان المؤتمر يتأهب لدورته القادمة بروح من التفاهم المتبادل وسعة الافق . ولسوف تشعر الامم المتحدة بالارتياح حقا ، اذا قدمت الدورة الثانية مزيدا من الدلائل ليس

فقط على امكانية التعاون الاقتصادي القائم على التضامن الحقيقي بين الدول الاعضاء ، بل ايضا على تصميم الحكومات على وضعه موضع التنفيذ بغية تحسين الاحوال المعيشية لجميع الشعوب .

وان تطور السياسات والمؤسسات والبرامج الدولية للانماء الصناعي ، هو مثل آخر على ان الامم المتحدة تتزود بالاجهزة التي تمكنها ، اذا توفرت لها الموارد المعنوية والمادية الاضافية اللازمة ، من الاضطلاع بدور اكمل في الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وان الشعور بالحاجة الى اداة انسب لمضاعفة الجهود الدولية في سبيل الانماء الصناعي وتركيزها وتعجيلها ، قائم منذ سنوات ، ولقد كان من المناسب بصفة خاصة ان تتخذ الجمعية العامة قرارا اجماعيا بانشاء منظمة متمتعة بالاستقلال الذاتي تسمى منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في الوقت الذي يشهد فيه القلق ازاء التقدم البطيء المخيب للآمال في الجهود الانمائية للبلدان الداخلة حديثا في طور التصنيع .

وان القصد من انشاء جهاز مركزي لمعالجة شئون الانماء الصناعي هو تحسين نطاق جهود الانماء الدولية ووجهتها . وان من المعترف به الآن بصفة عامة ان التصنيع القائم على اساس سليمة امر ضروري للانماء المتوازن لجميع النشاطات الاقتصادية ، بما في ذلك الانتفاع الرشيد من الطاقات البشرية التي ظلت مهملة الى حد بعيد ، او كانت على الاقل مستخدمة استخداما ناقصا جدا ، في المناطق ذات النمو القليل التقدم . فضلا عن ذلك فان التاريخ الحديث يقدم ادلة وافية على امكانية الاسراع في التصنيع السليم ، كما ان الاحوال الاقتصادية والاجتماعية القائمة حاليا في البلدان المتنامية تشير بجلالة الى ضرورة ذلك الاسراع . وبينما نجد ان تجمع رأس المال والتقنية في البلدان الصناعية المتقدمة يهيئ الاساس اللازم للتقدم المطرد بمعدل عال ، فان تصنيع البلدان المتنامية ، في احسن الحالات ، لم يكن الا عملية متقطعة . فقليلة هي البلدان التي تستطيع ان تأمل املا ملئيا لانها لموسسا في ان يقوم فيها في المستقبل القريب ودون حافز خاص ، قطاع صناعي قادر على البقاء . ان النتائج المخيبة للآمال نسبيا والملاحظة في بلدان كثيرة من البلدان التي تمر بمراحل التصنيع الاولى ، تبين ان الجهود في هذا السبيل لم تكن مركزة بالدرجة الكافية . ويبدو ان الوقت قد حان لشن هجوم مركز على مشاكل الانماء الصناعي ، يمثل في مجهود تعاوني يضم البلدان الصناعية والمتصنعة .

ان ظهور منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى حيز الوجود ينبغي ان يكون نقطة التجمع لهذه الجهود المتضافرة . ومن الجلي ان جهود الامم المتحدة لا يمكن ان تكون بدلا عن الجهود القومية ، ولكنها تستطيع الاسهام بدور هام اذا توفرت ارادة التعاون لبلوغ اهداف مشتركة . ان الدول المتقدمة صناعيا تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الميدان بسبب ضخامة مواردها التقنية والرأسمالية . وينبغي ان تظهر بعد النظر اللازم للتخلي عن مصالح محدودة قصيرة الاجل من اجل الفوائد الطويلة الاجل التي يمكن ان يجنيها العالم في مجموعه من رفع انتاجية ثلثي البشرية الى مستويات اصبح بلوغها الآن مستطاعا من الوجهة التقنية .

الا ان الجهد الاكبر في مجال التصنيع سيظل واقعا مع ذلك على عاتق البلدان المتنامية، كما ان على هذه البلدان ان تظهر قدرا عاليا من المبادرة، اذا ارادت الانتفاع الى اقصى حد من جميع الفرص القائمة .

كما يتجلى الاعتراف بأهمية التصنيع، في القرار المتخذ بعقد ندوة دولية للانماء الصناعي في العام القادم . وستكون هذه الندوة اول اجتماع عالمي يعقد للنظر في مشاكل الانماء الصناعي . وينتظر ان تتيح الندوة الفرصة لتبادل الآراء بين بلدان متفاوتة في المراحل الانمائية والنظم الاقتصادية، ليس فقط حول المشاكل التي يتعين مواجهتها بل ايضا حول استراتيجية التصنيع العامة .

وفي هذا العرض للنواحي البارزة من اعمالنا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ارى ضرورة الاشارة كذلك الى مؤسستين اخريين حديثي الانشاء، هما معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الامم المتحدة لبحاث الانماء الاجتماعي .

اما معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث فان خروجه الى حيز الوجود يعتبر انجازا هاما تحقق في منتصف العقد الانمائي . والغرض من انشاء المعهد هو تعزيز فعالية الامم المتحدة في بلوغ اهدافها الرئيسية، ولا سيما صيانة السلم والامن وتعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي . والقصد من اعطائه مركز الاستقلال الذاتي في اطار الامم المتحدة هو تمكينه من مواصلة التدريب والبحث بمناى عن الضغط الذي تتعرض له الامانة العامة لتلبية الحاجات اليومية المباشرة للمنظمة . وفي الوقت نفسه فان المعهد، بوصفه اداة من ادوات المنظمة، سيراعي التجاوب مع احتياجات الامين العام، والهيئات الرئيسية للامم المتحدة، والوكالات المتخصصة . وينتظر ان يسهم المعهد، بنشاطاته التدريبية والبحثية على السواء، مساهمة مباشرة في : عملية الانماء من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وفي بلورة التجارب التي اكتسبتها الامم المتحدة في انواع نشاطها المختلفة؛ وفي وضع نهج جديدة وتقنيات جديدة لمجموع اعمال المنظمة؛ وفي تكوين الملاكات ذات المؤهلات العالية، على المستويات المختلفة، للخدمة، على الصعيدين القومي والدولي في المرافق المتصلة بمقاصد الامم المتحدة واعمالها؛ وفي القاء ضوء جديد على مسألة عامة هي مسألة التنظيم الدولي ومركزه ودوره في عالم اليوم وعالم الغد، واني اعتقد ان التأييد الحار الذي لايزال المعهد يلقاه من الدول الاعضاء، انما هو شاهد على ثقتها بأن عمله سيكون له اثر هام على قضايا السلم والرفاه العام الكبرى التي تواجه الامم المتحدة .

واما معهد الامم المتحدة لبحاث الانماء الاجتماعي، وهو المؤسسة الاخرى المتشعبة بالاستقلال الذاتي، فقد قطع شوطا طويلا في برنامجه الرامي الى اجراء الابحاث الاساسية في مشاكل الانماء الاجتماعي وسياساته، وفي العلاقات بين مختلف قطاعات الانماء الاجتماعي والاقتصادي اثناء مراحل النمو الاقتصادي المختلفة . وقد اسدى المعهد في السنتين الاوليين من عمره خدمة قيمة للعلم . فقد اضطلع باول بحث موضوعي واسع النطاق لطرق حفز التغيير على الصعيد المحلي، وهو بحث

ساعدت نتائجه في اعداد تقرير الحالة الاجتماعية في العالم، ١٩٦٥، كما انها يمكن ان تؤدي الى تحسينات نوعية في البرامج التنفيذية لوكالات الامم المتحدة وفي برامج المساعدة الثنائية. كما اضطلع المعهد ببحث اساليب التخطيط الاجتماعي وترابط العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الانماء؛ وسيكون لهذا البحث فائدة مباشرة في عمل لجنة التخطيط الانمائي، كما تجرى الاستفادة منه فعلا في البرامج التدريبية التي تضطلع بها معاهد التخطيط الاقليمية في سانتياغو، وبانكوك، وديكار. كما يجرى المعهد، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، دراسة للعوامل الاجتماعية المؤثرة في الانتاجية الزراعية، وهي دراسة لها اهميتها بالنسبة الى دول اعضاء كثيرة. وقد تسنى انشاء المعهد بفضل سخاء الحكومة الهولندية التي ضمنت تمويله في السنوات الثلاث الاولى. ومن المهم ان يستمر هذا المعهد لفترة ثلاث سنوات اخرى في عمله الريادي الذي ليس له اي نظير في اية منظمة دولية اخرى وليست له الا نظائر معدودة على الصعيد الاقليمي. وقد حدد مجلس ادارته مبلغا مستهدفا قدره ١٥ مليون دولار لتمويله في فترة ١٩٦٨-١٩٧٠. وهناك عدة مشاريع مدرجة في برنامج اعمال الامم المتحدة الحالي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ستتطلب مساهمة علمية من جانب هذا المعهد. وقد طلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التماس الطرق والوسائل اللازمة للحصول على مزيد من العون للمعهد من المصادر الحكومية والخاصة على السواء. ويمكن تغطية ٦٠ في المائة من المبلغ المستهدف بفضائل منحة مشروطة بجمع مبالغ مقابلة من المصادر الاخرى، واني اناشد الحكومات عقد التبرعات اللازمة في اقرب وقت ممكن.

#### سادسا

#### التعاون التقني المحلي

ما زال التعاون الدولي في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بل عمل الامم المتحدة في مجموعه، يتمثل بصورة ملموسة في اكثر من ١٠٠ بلد واطليم في شتى انحاء العالم - حيث يقاسي مئات الملايين من البشر تخلفا اقتصاديا وماديا وفكريا لا مبرر له نظرا الى سعة موارد هم الذاتية الدفينة - في وجود الخبراء والمرشدين والاختصاصيين والاداريين التابعين لبرنامج او اكثر من برامجنا للمساعدة المتبادلة.

وهذه البرامج هي البرامج العادية للمساعدة التقنية التي تمول من ميزانيات الامم المتحدة والهيئات المتصلة بها، والتي تقدم، في نطاق مواردها المالية المحدودة، خدمات متخصصة لم يكن ليتسنى الحصول عليها بطريق آخر في حالات كثيرة. فهناك: البرنامج الغذائي العالمي الذي مدد اجله نظرا الى قيمته الظاهرة؛ ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة التي توشك على اتمام العام العشرين من عمرها والحاجة على اشد ما اشدها للمعونة التي تقدمها في مجالات الصحة والتغذية، والخدمات الاجتماعية، والتعليم والتدريب المهني؛ والبرنامج التنفيذي لمفوض الامم

المتحدة السامي لشئون اللاجئين الذى يتجه بدرجة متزايدة الى معالجة مشاكل ~~المشردين~~ والمسلوبين من اموالهم في افريقيا ، والذى يعمل على مساعدتهم بصورة متزايدة عن طريق الادماج الاقتصادى والاجتماعي في البلدان التي لجأوا اليها ؛ وهنالك ، فوق هذا كله ، نشاطات المساعدة التقنية وقبل الاستثمارية الممولة بطريق التبرعات والتي ادمجت الآن في برنامج الامم المتحدة الانمائي .

وبرنامج الامم المتحدة الانمائي هذا ، الذى انشأته الجمعية العامة في دورتها العشرين بادماج البرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص ، يمول الآن زهاء ٨٠ في المائة من نفقات المساعدات التقنية وقبل الاستثمارية التي تقدمها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . والتبرعات المعقودة له تتجاوز الآن ١٥٠ مليون دولار سنوياً ، ولذلك فهو لا يقتصر على كونه برنامجاً ضخماً متنوعاً للمساعدة الانمائية بل انه ايضا المثل البارز على العمل الجماعي المشترك بين الوكالات والبلدان المختلفة .

ولقد كان مقصد الجمعية العامة الرئيسي من انشاء البرنامج هو تزويد اسرة منظمات الامم المتحدة بالوسيلة التي تمكنها من تلبية الحاجات العملية للبلدان المتنامية تلبية افعلى واسرع واوفر . وبانشاء مجلس ادارة البرنامج المؤلف من سبعة وثلاثين بلداً والذى يمثل فئتي البلدان المصنعة والبلدان المتنامية ، اصبح لدى اسرة مؤسسات الامم المتحدة الآن هيئة حكومية دولية واحدة مسئولة عن اعتماد العمليات التنفيذية والاشراف العام عليها في جميع انحاء العالم تقريباً .

وقد قدم المجلس في دورتيه الاوليين المعقودتين في كانون الثاني (يناير) وحزيران (يونيه) ١٩٦٦ الدليل على النهج البناء الذى يزمع اتباعه في الوفاء بمسئوليته .

وتدعم البرنامج والمجلس امانة مؤلفة من موظفي المقر والمكاتب الخارجية التابعين للبرنامجيين الاصليين . ويفيد البرنامج بالطبع من معونة المنظمات المشتركة التي تضطلع بمسئوليات توجيهية لاغناء عنها ، وبمعارفها وتجاربها الفريدة ؛ ومن خدمات العدد الكبير من الخبراء العاملين بتفان محلياً من قبل انشائه ؛ ومن اجهزة التدبير والتعيين العالمية النطاق التي يجرى بواسطتها الحصول باستمرار على خدمات الاختصاصيين الجدد وتنفيذ برامج الدراسات ومنح استكمال التخصص ؛ ومن مجموعة الممثلين المقيمين الذين تعد الوظائف الفريدة المسندة اليهم ، وهي وظائف التمثيل والتوجيه والتنسيق الموضعي ، من اقوى ارسدة البرنامج . كما يفيد البرنامج من المشورة التي يقدمها مديره الى المجلس الاستشارى المشترك بين الوكالات ، الذى تم انشاؤه مؤخراً ، والذى يتألف من الرؤساء التنفيذيين لجميع الوكالات المشتركة في برنامج الامم المتحدة الانمائي فضلاً عن مدبرى البرنامج الغذائى العالمى ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة . ويجرى التبادل المفيد للأفكار عن طريق هذا المجلس وعن طريق الاتصالات اليومية بين امانة البرنامج وامانات المنظمات المشتركة ، على صعيد المقار والمكاتب الخارجية على السواء ، مما يبشر آفاق اوسع في البرمجة وتعاون اوثق بين الوكالات المختلفة وبين مجالات النشاط المختلفة في هذا المجهود الضخم المتزايد الذى يمثله البرنامج .

وقد اقترنت هذه الخطوات التنظيمية بزيادة في النفقات المخصصة للنشاطات المحلية في السنة الماضية، وبوضع برامج للمشاريع اضعف واحسن اعدادا، لاعتمادها في عام ١٩٦٦، سواء في قطاع المساعدة التقنية او قطاع المساعدة قبل الاستثمارية. ومن المنتظر ان تعتمد في قطاع الصندوق الخاص في عام ١٩٦٦ مشاريع اضافية تمثل مبلغ ١٦٨ مليون دولار من اعتمادات برنامج الامم المتحدة الانمائي، وهناك برنامج محلي تبلغ نفقاته ١١٠ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٦٧-١٩٦٨ تجري التوصية به لقطاع المساعدة التقنية. وستواصل هذه المشاريع الجديدة مساعدة الحكومات المختلفة والمجموعات الاقليمية من الحكومات في حل بعض المشاكل المحددة، وهي ترمي بصورة متزايدة الى مساعدة البلدان على تعزيز طاقتها الانمائية. واني اضم صوتي الى صوت مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي في الاعراب عن ثقته بأن الوكالات المشتركة وحكومات البلدان المستفيدة ستتمكن من الاضطلاع الفعال بتنفيذ هذا البرنامج النشاطي المتوسع هذا التوسيع الملموس.

ان التركيز والنمو الحاصلين في عملنا في هذا الميدان يجب الا يصرفا نظرنا عن الواقع التالي الذي اسلفت الاشارة اليه، وهو ان حاجات البلدان المتنامية الى المساعدة الخارجية قدازادات بصورة مطردة خلال السنوات الاخيرة، بينما الحجم الكلي لهذه المساعدة، الثنائية منها والمتعددة الاطراف، قد ظل تقريبا على نفس مستواه غير الكافي. ان زيادة الموارد المخصصة للانماء الاقتصادي امر لاغناء عنه اذا اريد تحقيق تقدم انمائي مرض. وهناك اعتبارات اخرى ينطوى عليها هذا الواقع: فمن المهام الرئيسية التي يجب ان يضطلع بها قادة الدول تقوية الوعي في البلدان المصنعة لما ينطوى عليه المعدل البطيء الحالي للنمو الاقتصادي في البلدان المتنامية، من اخطار على امن جميع البلدان ورفاهها. ومهما تكن المشاكل والمسئوليات الطحة الاخرى الواقعة على عاتق قادة البلدان المصنعة فان هؤلاء القادة لا يستطيعون ان يرجئوا آئين مهمة حمل شعوبهم على ان تواجه - معنويا وفكريا وماليا - واقع كون مدى الجهود التي تبذلها هذه الشعوب لتعزيز التقدم وتبديد اليأس في البلدان المتنامية، هو الذي سيقدر - الى حد بعيد - مستقبل العالم.

ولذلك فاني احث الجمعية العامة بكل اخلاص على ان تولي مزيدا من عنايتها الايجابية لتعزيز الكفاح ضد الفقر، وهو كفاح ينبغي ان يتخذ صورة الحملة العالمية. وان نشاطات المساعدة التقنية وقبل الاستثمارية التي تضطلع بها مجموعة مؤسسات الامم المتحدة بنفقات معتدلة تلقى قدرا متزايدا من الادراك والاعتراف بوصفها عاملا يلعب دورا حافزا حيويا في عملية الانماء. واني لآمل ان تقوم الجمعية العامة، في هذا السياق، بايلاء نظرها الثاقب لمشكلة وضع اساس او طد لمواجهة اللوازم المالية الحالية والمقبلة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. فلا بد من الوصول في عام ١٩٦٧ الى المبلغ المستهدف المحدد للبرنامج وقدره ٢٠٠ مليون دولار، بل حتى هذا الرقم، كما يبدو الآن، هو ادنى من ان يلبي جميع المنتظر وروده من الطلبات الجديدة بالاهتمام من

طلبات المساعدة . ولذلك فالحاجة تقضي بتحديد مجموعة من الاهداف المالية المتزايدة عاما بعد عام تصل بموارد البرنامج السنوية الى ما لا يقل عن ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ، واني آمل ان تعمل الجمعية على تلبية هذه الحاجة .

### سابعاً

#### الاهتمام المتزايد بحقوق الانسان

ومن ادعى التطورات الحديثة الى الارتياح والتشجيع، في نظري، ذلك الاهتمام المتزايد الذي تبديه الدول الاعضاء بالدور الذي ينبغي ان تضطلع به الامم المتحدة في حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيزها . ان بذل المزيد من الجهود الدائبة لتأمين الاعتراف بالكرامة الانسانية امر توجبه طبعاً الالتزامات المترتبة في الميثاق؛ ولكنه اصبح مهمة اكثر ايجابية وعملية من قبل، بحكم القرارات الاخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة في مثل مسائل التمييز العنصري واشكال التمييز الاخرى، وبسبب تقدم العمل في انجاز المهددين الدوليين لحقوق الانسان، واعلان سنة ١٩٦٨ السنة الدولية لحقوق الانسان . وعلى اثر التقريرين الشاملين اللذين قدمتهما لجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة، واللذين جاءا ثمره دراسات مستفيضة، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموافقة جميع اعضائه، باقتراح واعتماد برامج عمل جديدة يصار الى تنفيذها بمعدل اسرع .

وقد جرى على مر السنين وضع قواعد الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان، وذلك في اتفاقيات واعلانات ذات اهمية تاريخية معترف بها على النطاق العالمي، وفي كثير من قرارات الهيئات المختلفة . وقد ساهمت عدة وكالات متخصصة مساهمة قيمة في هذه العملية . وقد اتسعت تدريجياً مجموعة تلك الحقوق التي يرى الناس في كل مكان، وعن حق، انه يحق لهم التمتع بها؛ ونقلت بعض الحقوق، مثل حق تقرير المصير، وحق الاستقلال القومي، وحق الحصول على الغذاء الكافي، وحق التربية والتعليم، وحق العمل، وحق الرعاية الطبية، وحق الحياة ذاته، من دائرة المثل العليا البعيدة المنال الى دائرة الاماني العاجلة المباشرة . ومن الطبيعي ان تحرص الدول الاعضاء الآن، بعد ان حددت هذه القواعد، على ان تراها متجسدة في وقائع الحياة اليومية . وان تقوية الاجهزة النظامية الحالية للامم المتحدة، يمكن ان يؤدي الى تعزيز التدابير المتخذة على الصعيد القومي لتعزيزها ايجابياً بناءً .

وان الامم المتحدة التي انبثقت عن تجربة الحرب العالمية الثانية وآلامها والتي تشهد بعين الاهتمام والعطف استقلال ذلك العدد الكبير من الشعوب في مختلف انحاء العالم، تشعر عن حق بمساس الحاجة الى مكافحة التمييز العنصري . وقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي رسمياً، مقتفياً في ذلك اثر لجنة حقوق الانسان، برفض وشجب التمييز العنصري

بكافة اشكاله ، واقترح على الجمعية العامة تأييد هذا الشجب . وقامت تينك الهيئتين كليهما بتسجيل معارضتهما القوية لجميع سياسات وممارسات الفصل العنصرى "الابرتهايد" والعزل العنصرى ، معلنتين استعدادهما لدعم وتعزيز عمل الجمعية العامة ، ومجلس الامن كذلك عند الاقتضاء . واني اشاركهما تمام المشاركة حرصهما على ان يبدأ في المستقبل القريب نفاذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ، التي اقترتها الجمعية العامة بالاجماع في دورتها العشرين ، وعلى ان تحدث اثرها الكامل عن طريق تطبيق المبادئ المقررة فيها وعمل المؤسسات التي انشأتها .

ان اعلان سنة ١٩٦٨ ' السنة الدولية لحقوق الانسان ' ينبغي ان يؤدي ، تحقيقا لرغبة الجمعية العامة ، الى مضاعفة جهود ومساعي جميع المهتمين بحقوق الانسان . وسيتيح المؤتمر الحكومي الدولي ، الذي بدأ اجراء الاستعدادات اللازمة له ، والنشاطات الاخرى الكثيرة المقرر الاضطلاع بها خلال السنة ، فرصة اجراء استعراض واسع للنتائج التي احرزتها الامم المتحدة حتى الآن وللأساليب المتبعة حتى الآن . الا ان سنة ١٩٦٨ يجب ان تكون قبل كل شيء فرصة تنتهز لوضع برامج العمل اللازمة للمستقبل في اطار مجهود مشترك يستهدف الارتفاع بمقاييس الانسان الخلقية الى مستوى انجازاته التقنية والعلمية .

## ثامنا

### الحالة الخطيرة القائمة في افريقيا الجنوبية

ان الانتهاك الجماعي لحقوق الانسان والحريات الاساسية يتجلى في افصح صورة واكثرها مجافة لروح العصر ، في ذلك الانتهاك المستمر لحقوق الاغلبية "غير البيضاء" من سكان جمهورية افريقيا الجنوبية . ان الحالة هناك لم يطرأ عليها اى تحسن . فحكومة افريقيا الجنوبية مضت في تطبيق سياسة الفصل العنصرى "الابرتهايد" رغم النداءات المتكررة الموجهة اليها من مجلس الامن والجمعية العامة بالتخلي عن هذه السياسة لمناقاتها للالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ، ولاخلالها الجدى بالسلم والامن الدوليين . ويتفشى بين الدول الاعضاء شعور متزايد بخيبة الامل لعدم فعالية التدابير التي اتخذتها الامم المتحدة حتى الآن ، كما تشدد المطالبة باتخاذ تدابير اقوى .

فمجلس الامن لم ينظر في المسألة منذ ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ . وقد طلبت الدول الافريقية عقد اجتماع للمجلس في خريف ١٩٦٥ ، ولكنها عادت فطلبت ارجاء المناقشة نظرا الى الحالة الخطيرة السائدة في روديسيا الجنوبية والآثار التي سترتبها فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصرى . وقد لفتت الجمعية العامة في دورتها العشرين نظر مجلس الامن الى كون الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، والى ضرورة اتخاذ



التدابير المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق لحل مشكلة الفصل العنصري ، والى ان التطبيق العالمي للجزاءات الاقتصادية هو السبيل الوحيد للوصول الى حل سلمي .

كما التمت الجمعية العامة من الامين العام ان يعتمد ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، الى اتخاذ التدابير المناسبة لنشر المعلومات على اوسع نطاق ممكن عن الحالة ، وعن الجهود المبذولة من الامم المتحدة لمعالجتها ، والتمت من جميع الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ان تتعاون مع الامين العام واللجنة الخاصة في هذا الصدد . كما قررت توسيع عضوية اللجنة الخاصة بضم ستة اعضاء يتولى رئيس الجمعية العامة تعيينهم على اساس المسؤولية الرئيسية في ميدان التجارة العالمية وفيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين ، وكذلك على اساس التوزيع الجغرافي العادل . ولم يتسن تحقيق هذا التوسيع ، وقد واصلت اللجنة ممارسة اعمالها بتكوينها الحالي .

وقد قمت في مطلع هذا العام ، إعمالا لقرار مجلس الامن المتخذ في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، بإنشاء برنامج لتعليم وتدريب ابناء افريقيا الجنوبية يخلف البرنامج المؤقت المحدود الذي وضع للسنة الدراسية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . واني آمل صادقا ان يستمر هذا البرنامج في تلقي الدعم المالي وغير ذلك من التأييد اللازم للمساعدة على اعداد عدد كبير من ابناء افريقيا الجنوبية للاسهام التام في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدهم في المستقبل ، وكذلك لظهار رغبة المجتمع الدولي العامة في اسداء المساعدة الايجابية لسكان افريقيا الجنوبية .

وقمت ايضا ، عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها العشرين ، بإنشاء صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية الذي ستقدم منه المنح الى المنظمات الخيرية والى حكومات البلدان المضيفة للاجئين من افريقيا الجنوبية والى الهيئات المناسبة الاخرى لتقديم المساعدة القضائية والاغاثة والتعليم الى ضحايا التمييز والقمع او معاليهم . وقد انشيء للصندوق مجلس ادارة للبت في كيفية استخدام موارده ولا تخان الخطوات اللازمة لتشجيع التبرع له ولتعزيز التعاون والتنسيق بين نشاطات المنظمات الخيرية . وقد تلقى الصندوق حتى الآن اكثر من ١٠٠٠٠ دولار من التبرعات المدفوعة او المعقودة ، واني آمل ان يتمكن ، بفضل المزيد من الهبات السخية ، من النهوض الفعال برسالته الانسانية .

الا ان المشكلة الاساسية باقية بلا حل ، رغم هذه النشاطات كلها . ويبدو لي ان اعضاء مجلس الامن الداعمين والمتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية تترتب عليهم مسؤولية خاصة في اقناع حكومة افريقيا الجنوبية بالتخلي عن مسلكها الحالي والتماس حل يتفق مع ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، كما انهم يملكون الوسائل اللازمة لذلك . ويمكن الاستناد في هذه الجهود الى ذلك الاتفاق العام الواسع الذي انعقد في الامم المتحدة على ضرورة تسوية الحالة بتوفير التمتع التام الهادئ المنظم بحقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع سكان افريقيا الجنوبية دون اى تمييز بسبب العرق او اللون او المعتقد ، ويعقد مشاورات

تنتظم ممثلي جميع عناصر سكان افريقيا الجنوبية . ولاغنى عن التقدم في هذا الاتجاه لتفادي زيادة تفاقم الحالة في افريقيا الجنوبية ، ولتمكين افريقيا الجنوبية من الاسهام بدور ايجابي بناء في مصير افريقيا .

### تاسعا

#### مشاكل انتهاء الاستعمار

ان مدى التقدم الذي احرزته عملية انتهاء الاستعمار في السنوات القليلة الماضية انما يزيد من ابراز شذوذ وضع الملايين العديدة من البشر الذين مازالوا خاضعين للحكم الاستعماري - والذين يعيش معظمهم ، وهذا اسوأ وادعى ، في ظل انظمة لا تترك لهم اى امل في التحرر السلمي القريب . وينبغي لنا الاعتراف بأن الامم المتحدة رغم انها كانت في طليعة مسؤولي مبدأ تقرير المصير ، ورغم انها فعلت الكثير لتشجيع تحرير الشعوب التابعة وللمساعدة على ذلك في بعض الاحيان ، فشلت حتى الآن في ايجاد او تيسير الحلول الفعالة اللازمة للعديد المتبقي من مشاكل الاستعمار العسيرة الخطيرة .

وان هذا الفشل لا يرجع الى قلة الاهتمام او الجهد من جانب الامم المتحدة . وقد تجلّى خلال المناقشات التي دارت في الجمعية العامة اثناء دورتها العشرين ، ان اغلبيه الوفود ، مع ملاحظتها ان النتائج الاجمالية لم تكن سلبية تماما في هذا الصدد ، تشعر مع ذلك بقلق كبير لاستمرار التأخر في التطبيق التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد قامت الجمعية العامة لأول مرة بالنظر على حدة ليس فقط في مشاكل الاستعمار المتسمة بمزيد من العسر والصعوبة بل ايضا في الحالة القائمة في الاقاليم الكثيرة التي عنيت بامرها منذ انشائها - اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار . واتخذت قرارات محددة بشأن الاقاليم المختلفة ، بينت فيها الوجهة الخاصة للتدابير الواجبة لاتخاذ لتطبيق الاعلان في كل حالة ومواطن التشديد المعنية اللازمة . وفي هذه الاثناء نال اقليم آخر من الاقاليم التابعة ، هو اقليم غيانا البريطانية ، الاستقلال تحت اسم غيانا . ومن المقرر ان تنال اقاليم ثلاثة اخرى هي بتشوانا لاند وباسوتولاند وباربادوس الاستقلال في التواريخ الآتية على التوالي : ٣٠ ايلول (سبتمبر) و٤ تشرين الاول (اكتوبر) و ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

الا انه من دواعي الاسف والقلق ان مشاكل الاستعمار الرئيسية لم تقل حدة ، لا سيما تلك المتعلقة بروديسيا الجنوبية ، والاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، وافريقيا الجنوبية الغربية . فبالنسبة الى روديسيا الجنوبية ، يذكر المرء ان حكومة المملكة المتحدة قد اعلنت ، اثر " اعلان الاستقلال " الانفرادي الذي اصدريته في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ زمرة من المتمردين الاوروبيين ، انها ستواصل السعي الى وضع نهاية سريعة للمتمردين الحاصل في الاقليم ، والى مساعدة

سكان روديسيا الجنوبية على بدء شوط جديد في سبيل اقرار حكم الاغلبية واقامة مجتمع عادل متحرر من التمييز . الا ان التدابير التي اتخذتها هذه الحكومة لم تسفر ، لاهي ولا الجزاءات الدبلوماسية والاقتصادية التي وقعت عليها الحكومات الاخرى ولا القرارات العديدة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة ومجلس الامن ، عن حصول هذا التطور السريع الايجابي نحو تحقيق حل سلمي للمشكلة ، وهو تطور شجعت الامم المتحدة على توقعه . واني اسمح لنفسي بأن اقول انه سيكون لزاما على المملكة المتحدة ، مادامت مثابرة على ادائها لنفسها بالمسؤولية الرئيسية عن تصحيح الوضع ، ان تتخذ مزيدا من التدابير المتسمة بمزيد من الجرأة ، حتى لو كانت اصعب تنفيذا الآن منها منذ بضعة اشهر .

اما مسألة الاقليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، فقد كانت كذلك موضع مناقشات جديدة هامة في اللجنة الخاصة ، والجمعية العامة ، ومجلس الامن . ومما يذكر ان المجلس ناشد البرتغال ، في قراره المتخذ في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، اتخاذ عدد من التدابير الرامية الى تأمين نيل هذه الاقليم الاستقلال وفقا لأمني سكانها . وقد التمس المجلس ، في القرار نفسه ، من الامين العام تأمين تنفيذ احكام القرار وتقديم ما قد يراه لازما من المساعدة . وقد قمت ، في سياق تنفيذ هذا القرار ووفقا للولاية التي عهد الي بها مجلس الامن ، بالتشاور مع وزير خارجية البرتغال ، وتم الاتفاق على اجراء مباحثات في هذا الامر بين الوزير وبيني خلال الدورة القادمة للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بافريقيا الجنوبية الغربية ، نجد ان عدم تنفيذ افريقيا الجنوبية لقرارات الجمعية العامة ورفضها التعاون مع الامم المتحدة ، مازالا مثار قلق شديد . فحكومة افريقيا الجنوبية لم تكف ابدا عن تطبيق سياسة الفصل العنصري في الاقليم ، بل انها عمدت ، حسب المعلومات المتوفرة ، الى المضي في تنفيذ هذه السياسة متخذة لذلك عددا من التدابير المختلفة ، بما في ذلك التدابير التحضيرية المسبقة لانشاء ما يسمى بـ " الاوطان غير الاوربية " . كما خاب امل الكثير من الدول الاعضاء في ان يؤدي حكم محكمة العدل الدولية ، الذي طال انتظاره ، في القضيتين اللتين رفعتهما حكومتا اثيوبيا وليبيريا ، الى افساح المجال امام الامم المتحدة لاتخاذ التدابير الفعالة في هذه المسألة . وكانت المحكمة قد قررت في حكمها الصادر بشأن الدفوع الابتدائية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ انها مختصة بالنظر في موضوع النزاع . ثم قررت المحكمة ، في حكمها الصادر في تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، انه لا يمكن ان يعتبر ان اثيوبيا وليبيريا قد اثبتتا ان لهما اي حق قانوني او مصلحة قانونية في موضوع دعوييهما . واني ادرك تمام الادراك الشعور بالدهشة وخيبة الامل الذي اثاره حكم المحكمة لدى الكثير من الدول الاعضاء . هذا ، والحكم المذكور ، في الوقت ذاته ، لم يحدث اي تغيير في مركز الاقليم . فان كون الانتداب مازال ساريا ، امر اكثرت المحكمة في فتاها الصادرة في عام ١٩٥٠ ، واثبتته من جديد في حكمها الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ . ولست ارى امام الامم المتحدة سبيلا سوى متابعة البحث عن التدابير

الاجابية البناء الكفيلة بمساعدة سكان افريقيا الجنوبية الغربية على ممارسة حقهم في تقرير المصير، ويجعل حكومة افريقيا الجنوبية شريكا تساهم في هذه المهمة مساهمة الشريك الراغب المريد الذي ينبغي ان تكونه .

اما الحالة في عدن ، فقد كانت موضع نظر مستفيض في اللجنة الخاصة وفي الجمعية العامة . واوصت الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٤٩ (الدورة ١٨) و ٢٠٢٣ (الدورة ٢٠) ، بأن تتخذ الدولة القائمة بالادارة بعض التدابير اللازمة للسير بالاقليم الى الاستقلال في ظروف من السلم والاستقرار . كما ابدت اللجنة الخاصة توصيات اخرى في هذه المسألة اوردها في قرارها المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ . وقد التمت اللجنة في هذا القرار من الامين العام ان يعتمد فوراً ، بالتشاور مع اللجنة والدولة القائمة بالادارة ، الى تعيين بعثة خاصة لزيارة عدن لكي توصي بالخطوات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المختصة تنفيذا تاماً ، ولكي تحدد بصفة خاصة مدى اشتراك الامم المتحدة في التحضير للانتخابات وفي الاشراف عليها ، ولكي تقدم اليه تقريراً عن ذلك في اقرب موعد ممكن لالحالته الى اللجنة . وعلى اثر مشاوراتي مع الدولة القائمة بالادارة ، انتهت الي المملكة المتحدة انها تقبل ، مع بعض التحفظات ، احكام منطوق القرارين ١٩٤٩ (الدورة ١٨) و ٢٠٢٣ (الدورة ٢٠) ، وانها يسرها ان تتعاون مع البعثة التي اعينها للاغراض المبينة ، شرط الاتفاق على تكوينها . واني على ثقة بأنه سيتسنى للمنظمة ، اثر المشاورات التالية التي سأجريها مع اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالادارة ، ان تضطلع بدور مفيد في تمكين شعب عدن من نيل استقلاله في جو يسوده السلم والوئام .

وحظي مستقبل باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ، ولا سيما مشكلة تأمين سلامتها الاقليمية وسيادتها ، باهتمام اعضاء المنظمة كما يتجلى في القرارات المختلفة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة في هذه المسألة . وقد قررت الجمعية العامة ، استناداً الى تقرير قمت بتقديمه في الدورة العشرين ، انشاء صندوق للانداء الاقتصادي لهذه الاقاليم . بيد ان استجابة الدول الاعضاء للاستفسار الذي وجهته اليها عن مدى استعدادها للتبرع لهذا الصندوق ، لم تكن مشجعة . واني اود اغتنام هذه الفرصة لأكرر القول بأن استجابة الحكومات بصورة ايجابية ستكون خطوة ايجابية بناءة في سبيل بلوغ الاهداف التي ترجوها اللجنة الخاصة والجمعية العامة بشأن مستقبل هذه الاقاليم .

وفيما يتعلق بالاقاليم التابعة الصغيرة التي التمت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في قرارها ٢١٠٥ (الدورة ٢٠) ، ايلاءها اهتماماً خاصاً ، فقد ابرزت كل من اللجنة الخاصة والجمعية العامة اهمية الحصول على معلومات كاملة عن حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك عن رغبات سكانها فيما يتعلق بمستقبلها . فلقد طلبت هاتان الهيئتان الى الدول القائمة بالادارة ، في قرارات مختلفة ، بتيسير زيارات الافرة الزائرة لهذه الاقاليم . ومن المأمول ان تمد الدول القائمة بالادارة يد التعاون المتزايد في هذا الصدد الى اللجنة الخاصة ، فتمكنها

وقد توجهت اللجنة الخاصة في ايار (مايو) وحزيران (يونيه) ١٩٦٦ الى افريقيا للمرة الثالثة منذ انشائها ، وعقدت سلسلة من الاجتماعات في دار السلام ، ومقديشيو ، واديس ابابا ، والقاهرة ، ومدينة الجزائر ، بناء على دعوة الحكومات المعنية . واني اعتقد ان هذه الاجتماعات قد اظهرت مرة اخرى اهتمام الامم المتحدة بشعوب العدد الباقي من الاقاليم التابعة .

## ملاحظات ختامية

ان هنات الامم المتحدة وعيوبها لا تكمن في المقاصد والاهداف والاجراءات التي تحدد اطار عملها، بل تنبثق من الاحوال التي يمر بها العالم في هذه المرحلة من التاريخ . واعمال المنظمة تعكس حتما حالة العلاقات بين الشعوب والامم المختلفة ، واثيانا بين الحاكمين والمحكومين ؛ والظروف الاقتصادية التي تعيش في ظلها ؛ والاحوال الاجتماعية التي تكتنفها . وفي هذه المجالات لا في هيكل الامم المتحدة انما تكمن جذور متاعب العالم .

تؤثر تأثيرا مفرط القوة والسوء في السياسات القومية التي تعمل الدول الاعضاء على انعكاسها في عمل الامم المتحدة، وما زالت تقف عائقا يحد الى درجة بالغة الخطورة من قدرتها على تحقيق مقاصدها .

وفي هذه المرحلة العصبية التي تمر بها الحالة الدولية، اعتقد ان اول واجبات الدول الاعضاء هو مواجهة الواقع التالي : وهو ان فرص التعاون الدولي المشر في كثير من المسائل الدقيقة التي تقع على المنظمة فيها مسئولية واضحة في التقرير والتصرف ( وهي مسائل تتناول مواضع شتى من نزع السلاح الى الانماء ) ، قد عرقلتها ، في السنتين الاخيرتين ، وبصورة مطردة خطيرة ، حالة تعذر على الامم المتحدة ، لاسباب معروفة ، ممارسة اية سيطرة فعالة عليها . وهذه الحالة هي ، طبعا ، تلك الازمة المتفاقمة القائمة حول فييتنام ، حيث ادى تصعيد القوة المسلحة الخطير ، في رأيي ، الى تزايد العناد والريبة بين الحكومات والشعوب .

اما من جهتي ، فقد حاولت قدر استطاعتي اسداء المساعدة اللازمة في الجهود التي بذلت للحد من تصاعد الصراع في فييتنام ولنقل السعي الى حل المشكلة الى طاولة المفاوضات . ولكنني لاحظت في سياق ذلك ، وبانزعاج متزايد ، ان المناقشات في هذه المسألة قد سادها اجمالا الاهتمام ببحث وتحليل اعتبارات سياسة القوة التي تنطوي عليها المسألة ، وانه لم يعر فيها الاهتمام قليل بالالام الانسانية الهائلة التي انزلها النزاع بشعب فييتنام وكذلك بشعوب البلدان الاخرى المشتركة في القتال . ان قلبي هو مع هؤلاء . وشعب فييتنام خاصة لم يذق طعم السلم طوال ربع قرن . ونكبته الحالية يجب ان تكون الاعتبار الاول ، لا الاخير ، لدى جميع المعنيين بالامر . بل اني مازلت مقتنعا بأن المشكلة الرئيسية في فييتنام ليست مشكلة عقيدة بل مشكلة هوية قومية وبقاء قومي . ولست ارى الا الخطر في تلك الفكرة التي ما فتئت تتردد خارج فييتنام ، والقائلة بأن هذا النزاع انما هو نوع من الحرب المقدسة بين عقيدتين سياسيتين قويتين .

ان قضية بقاء شعب فييتنام هي المشكلة الحقيقية الواجبة الاعتبار ، وهي مشكلة لا يمكن ان تحل بالقوة بل بالصبر والتفهم ، في جو من التسامح المتبادل . واذا امكن ان تقبل جميع الجهات هذا المنحى - وذلك امر يمكن للحكومات والشعوب الخارجة عن نطاق النزاع المباشر ان تساعد بنفوذها المعنوي في تحقيقه - فاني اعتقد انه سيتسنى لزما الوصول الى تسوية تنهي الالام الحاصلة في فييتنام ، وترضي ضمير العالم كله ، وتزيل حاجزا هائلا يعترض طريق التعاون الدولي .

ورغم ان فييتنام تمثل اخطر مظهر من مظاهر الحالة الدولية غير المرضية ، فانها ليست الموطن الوحيد للخطر السافر . فهناك الحالة القائمة في الشرق الاوسط والتي لم يطرأ عليها اي تحسن ملحوظ ، والتوترات الخطيرة مارالت قائمة . واني امل صادقا ان تتحقق الآمال الجديدة التي اثيرت فيما يتعلق بايجاد تسوية في اليمن . كما امل ان يساعد تدخل الامم

المتحدة في مسألة عدن الدقيقة في تحقيق حل سلمي هناك . وعبر هاتين المسألتين ، نجد النزاع العتيق بين اسرائيل والدول العربية والحاجة المستمرة الى ضبط العواطف والى مراعاة جميع المعنيين لأحكام اتفاقيات الهدنة .

ولن اخفي اسفي ازاء بعض الاحداث التي حصلت في افريقيا خلال الشهور الاثني عشر الماضية ، ولست اعني بذلك فقط الاحداث التي عززت تصلب المواقف الاستعمارية وشبه الاستعمارية التي مازالت راسخة في انحاء كبيرة من القارة ، بل كذلك الاحداث التي انطوت على تغييرات سياسية مفاجئة عنيفة في الدول المستقلة الحديثة . فلقد خلقت هذه الاحداث شعورا بعدم الاستقرار يمكن بسهولة تشويهه او تضخيمه على نحو يسيء الى افريقيا في مجموعها ، كما انها ، بتسببها في زيادة التوترات فيما بين البلدان الافريقية ، ولدت نكسة للوحدة الافريقية . ولا يصح مطلقا القول بأن المشاكل الكثيرة التي تواجهها الشعوب الافريقية هي كلها من صنع يديها ، ولكن من المتعذر كذلك حل اية منها تقريبا مالم تعتمد البلدان الافريقية ذاتها الى اظهار صفات النضوج والتعقل التي اظهرتها فعلا في كثير من الاحيان ، والى استخدام هذه الصفات في تعزيز روح التعاون والاستعداد للعمل المشترك ، الامر الذي يعتبر عاملا اساسيا لتحقيق مستقبل افريقيا المنشود . ان هذه المهمة من الاهمية بحيث يتعين على الحكومات والشعوب ان تضع فوق كل اعتبار الاستعداد لترك خلافاتها من اجل المصالح العليا لافريقيا والعالم كله .

والحالة في امريكا اللاتينية تشير ايضا بعض القلق . فبالرغم من وجود عوامل كثيرة ينتظر منها ان تتيح لأمريكا اللاتينية المضي قدما في انماها الاقتصادية والاجتماعي ، فان المنطقة في مجموعها تجد صعوبة بالغة في تأمين معدلات نمو مرضية ثابتة . وان الكثير من الصعوبات القائمة ناشيء من اسباب محلية ويجب ان تزيله بلدان امريكا اللاتينية بنفسها ، ولكن هنالك صعوبات اخرى ناشئة من علاقات امريكا اللاتينية الاقتصادية ببقية العالم ، ولا بد من التماس حلها عن طريق سياسة فعالة مستمرة للتعاون والتفاهم الدوليين .

ولا بد لي ، في الوقت نفسه ، من ان افصح بجلاء عن اعتقادي بأنه ، مع اننا نواجه حالات قومية بل ودولية تخرج عن سيطرة الامم المتحدة ونذكر الآثار الضارة التي يمكن ان تحدثها تلك الحالات وتؤثر بها على تقدم التعاون الدولي في مجال نشاط المنظمة ، فان من الواجب تمكين الامم المتحدة من العمل بصورة افضل واحسم مما عملته حتى الآن في كثير من المسائل المعروضة عليها . فاننا لانستطيع ان ننتظر حتى يصلح العالم نفسه ، وحتى تسوى الدول الكبرى خاصة خلافاتها ، لكي نعمل من بعد ذلك الى حل المشاكل الملحة بمزيد من التصميم ومن التضحية عند اللزوم بالمواقف التقليدية العتيقة .

وقد تعذر لعدة اسباب ، منها طبعاً تدهور الحالة الدولية ، احراز المزيد من التقدم في بعض المسائل الاساسية مثل مسألة نزع السلاح . فعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح مازال هدفاً بعيداً الى حد ما . ومشكلة عدم انتشار الاسلحة النووية قد ازدادت عجلة والحاحاً

كما اشـتدت كثيرا الحاجة الى العمل السريع على معالجتها بسبب احتمال انضمام مزيد من البلدان الى " النادي النووى " ، وهو احتمال مفرع رهيب . ومن الضرورى والمستطاع كذلك ، في نظرى ، الاتفاق على حظر شامل للتجارب النووية بجميع انواعها . واني آمل ان تظهر المناقشات التي ستجرى في الدورة القادمة للجمعية العامة ، ولا سيما للدول النووية ذاتها ، مدى ضرورة احراز تقدم سريع في هذه المسائل .

ثم ان الحالات الدولية التي قد اشترت اليها ، والمتمثلة في اشتداد التوترات القائمة وظهور اخطار جديدة في انحاء كثيرة من العالم ، انما تشير الى ضرورة قيام امم متحدة اقوى لا اضعف ، بل امم متحدة يمكن الاعتماد عليها في الاضطلاع بعمليات صيانة السلم كلما كان ذلك امرا مساعدا على اعادة الاستقرار . ومما يؤسف له انه بالرغم من وجود قدر من الاتفاق على ان هذه العمليات كانت فعالة في الماضي ويمكن ان تكون مفيدة في المستقبل ، فاننا مازلنا بعيدين عن الاتفاق على المبادئ الاساسية . واني كبير الامل في ان يتسنى في الاشهر القادمة ، لمجموع اعضاء الامم المتحدة ، ولا سيما للاعضاء الذين يتحملون مسئولية خاصة فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين ، الاتفاق ، في اطار الميثاق ، على الاجراءات التي يتعين اتباعها لبدء مثل تلك العمليات ، وعلى مسئولية الهيئات المختلفة في تسييرها الفعلي ، وعلى الترتيبات المالية التي يمكن بها مواجهة ما تنطوى عليه من نفقات . ولا بد لي من لفت النظر الى ان نشاطات الامم المتحدة في ميدان صيانة السلم قد اتاحت للمنظمة ، وربما اكثر مما اتاح لها اى جانب آخر من عملها ، اكتساب قسط من الثقة العامة يتعرض الآن للضياع ان ظلت الدول الاعضاء على خلافاتها المستحكمة بشأن المسائل الدستورية والمالية المتعلقة بهذا الموضوع .

واود ان اضيف في هذا الصدد ان للمنظمات الاقليمية ، في اعتقادي ، دور هام تلعبه في المستقبل في تخفيف التوترات الحاصلة في مناطقها وفي تعزيز الجهود التعاونية الرامية الى بلوغ الاهداف المشتركة . لقد حظيت اعمال الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي ، باعجاب العالم بأسره ؛ واصبحت اللجان الاقتصادية الاقليمية لجانا متزايدة الفعالية في مساعدة البلدان المتنامية ليس فقط عن طريق الابحاث والدراسات بل ايضا عن طريق النشاطات التنفيذية المباشرة ، كالتي اسفرت عن انشاء معاهد التخطيط الاقتصادى والاجتماعي والمصارف الانمائية . واني واثق من ان عمل الهيئات الحكومية الاقليمية خارج نطاق الامم المتحدة يمكن ان يسهم كذلك في حل المشاكل القائمة بين البلدان الواقعة في كل منطقة . الا ان هنالك بعض المسائل المتعلقة بالولاية والاختصاص تنشأ في مجال صيانة السلم والامن الدوليين ، وخاصة في ميدان صيانة السلم ، وينبغي ان يحدد دور المنظمات الاقليمية بشأنها تحديد اوضح . وقد المحت منذ مدة الى انه قد يكون من المفيد اجراء دراسة لسير المنظمات الاقليمية في ضوء مواثيقها المختلفة ، واني اكرر الآن هذا الاقتراح آملا ان تأخذ به الحكومات المعنية .



ان مواصلة الامم المتحدة الاقوى لمهمتها الطويلة الاجل في بناء السلم امر لا يقل اهمية عن تزودها بالوسائل اللازمة لمساعدة البلدان على صيانة السلم . فليس يكفي ، في رأيي ، ان تعتمد الامم المتحدة الى معالجة المشاكل التي تهدد السلم العالمي معالجة ظرفية مرهونة بظهور كل مشكلة وتيسر حلها ، بل يجب اجتثاث اسباب التوتر في العالم من جذورها العميقة كلها . ونحن نملك الوسائل اللازمة لذلك وقد بدأنا السير في هذا السبيل . فالنشاطات الدولية مثلا في ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، رغم عدم تسليط الاضواء عليها ، تستأثر في الواقع بالجانب الاكبر من موارد الامم المتحدة واسرة مؤسساتها . وان للكيفية التي يتم بها الاضطلاع بهذه النشاطات صلة مباشرة بتخفيف التوترات . ولقد ناديت مرارا بضرورة تضيق الشقة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . واني اعلق اكبر الاهمية على قيام حكومات الدول الاعضاء بالاهتمام الجدي بأهداف عقد الامم المتحدة الانمائي، وببذل الجهود التقدمية الواعية اللازمة لبلوغ هذه الاهداف .

وهناك اسباب اخرى للتوتر لا يمكن ان تترك لكي تحل نفسها بنفسها . واني ارى خاصة ان على الامم المتحدة ان تتصدى باطراد وثبات للمشاكل التي يصح ان نسميها ، بسبب منشأها او طبيعتها ، مشاكل الاستعمار . ومع ادراكنا للتقدم الملموس الذي احرز في هذا الصدد ، فلا يسعنا ان ننسى ان عملية انهاء الاستعمار لم تكتمل بعد . فان هنالك نواة صلبة من الاستعمار الفعلي مازالت باقية ، لاسيما في افريقيا . وهي مقترنة بمشكلة نسبية لها تتمثل في آفة التمييز العنصري التي تخضع اغلبية سكان دولة من اكبر الدول المستقلة في افريقيا لأحوال شديدة الشبه بأسوأ انواع السيطرة الاستعمارية . وهذه الحالات تهيئ ، في اعتقادي ، للسودول الاستعمارية فرصة عظيمة لظهور حنكتها السياسية ، يتعين عليها اغتنامها قبل فوات الاوان .

وانه لمن المتعذر ، علاوة على ذلك ، ان ينظر المرء الى بعض هذه المشاكل الباقية ، سواء كانت مشكلة موقف الامم المتحدة من الازمة القائمة في آسيا الجنوبية الشرقية او مشكلة عدم التقدم في ميدان نزع السلاح ، دون ربطها بكون الامم المتحدة لم تصل بعد الى هدفها المنشود المتمثل في عالمية عضويتها . ولا يمكن ان نتوقع من المنظمة ، في المدى الطويل ، ان تحقق فعاليتها التامة ، اذا كان ربع ابناء الجنس البشري مبعدين عن الاشتراك في مداولاتها . واني ادرك المصاعب السياسية الجدية التي ينطوي عليها تصحيح هذه الحالة ، ولكنني آمل ان تتجلى بمزيد من الوضوح فوائد هذا التصحيح البعيدة الاجل ، وان يصار الى اجراء التسويات اللازمة .

ان هذه العملية قد تستغرق مزيدا من الوقت . واني ارى من الواجب ، في هذه الاثناء ، ان يصار الى تشجيع جميع البلدان على تتبع اعمال المنظمة تتبعها اوثق وتمكينها من ذلك ان شاءت . فان تمكينها من ايفاد المراقبين الى مقر الامم المتحدة ومكتب الامم المتحدة في جنيف واللجان

الاقتصادية الإقليمية، ومن الاطلاع المباشر على عمل المنظمة، والاتصال بتيارات الآراء المتضاربة على مسرحها، والاسهام بقسط ما في هذا التبادل، سيعود قطعاً بالفائدة عليها وعلى الامم المتحدة في مجموعها، لأن هذه الاتصالات والتبادلات ستؤدي حتماً الى حصول تفهم افضل لمشاكل العالم وانتهاج نهج اكثر واقعية في حلها. وقد وجدت نفسي ملزماً في هذه المسألة باتباع التقليد المستقر الذي لم يتح بموجبه ايفاد المراقبين الى لبعض الحكومات. واني ارجو ان تولي الجمعية العامة هذه المسألة مزيداً من الدرس بغية تزويد الامين العام بشأن السياسة التي ينبغي اتباعها في المستقبل، بتوجيه واضح آمل ان تراعى فيه هذه الملاحظات.

ان الامم المتحدة تمثل تجربة في الدبلوماسية الدولية المتعددة الاطراف. فالحكومات توفد الى المقر ممثلين دائمين عليهم تنفيذ تعليمات تستهدف خدمة المصالح السياسية وسواها من مصالح الحكومة المعنية، وهذا امر مفهوم. الا ان هذه الحكومات قد اعتنقت في الوقت نفسه مبادئ الميثاق ومثله العليا، وعليها ان تعترف بأن احد المقاصد الرئيسية للامم المتحدة هو ان تكون "مركزاً لتنسيق اعمال الامم" الرامية الى ادراك الغايات المشتركة التي انشئت المنظمة من اجلها. وانه لما يسرني ان ارى، في معظم الحالات، ان ممثلي الدول الاعضاء، في سعيهم الى خدمة المصالح القومية، لا ينسون مصالح الانسانية الاكبر التي تمثلها هذه المنظمة. واني اعتقد شخصياً انه ينبغي للحكومات الدول الاعضاء ان تتمكن في جميع الحالات من اتخاذ الامم المتحدة مركزاً لتنسيق اعمالها حتى تسلم مصالح الانسانية من الاذى، وتنال، بالاحرى، الرعاية الصحيحة والخدمة الحقة.

لقد ابرزت في هذه الملاحظات بعض الافكار الاساسية التي استرشدت بها في اداء وظيفتي بوصفي اميناً عاماً طوال الشهور الثمانية والخمسين الماضية. واني ارى ان هذه فرصة مناسبة علي ان اغتنمها لاؤكد ان المشاكل التي اشرت اليها والاقتراحات التي ابديتها تستدعي النظر الدقيق، اذا اريد دعم المنظمة وصيانة السلم وتعزيزه، واذا اردنا احراز تقدم حقيقي نحو تحقيق هدفنا الرامي الى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدى الشعوب جميعاً. ان هنالك طرقاً شتى لبلوغ هدف في السلم والرفاه هذين، واعتقد انه لا ينبغي لأحد اتخاذ موقف نظري جامد في هذا الشأن. فالاحوال تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين بلد وآخر، ولكل بلد، في اطار مبادئ الامم المتحدة العام، حق السعي الى تحقيق غاياته بطريقته الخاصة وبالوسائل التي يراها انسب واجدى. واني اعتقد في الوقت نفسه ان هنالك بوادر تشير الى ان الخلافات العقائدية التي تقسم العالم قد بدأت تفقد حدتها، واني اقرب من نهاية مدة ولايتي ببعض الثقة في ان الامم المتحدة ستثبت على مر السنين انها الوسيلة التي ستتمكن بها الانسانية لا من مجرد البقاء بل وايضاً من تحقيق عملية انصهار انساني عظيم.

اوثانت

الامين العام

١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦

كيفية الحصول  
على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من  
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .  
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :  
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف .

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

٧٥٣ - ٣٨٦٧ - ٦٨

شباط (فبراير) ١٩٦٨

الثلث : خمسون سنتا أمريكيا  
( أو ما يعادلها من النقود الأخرى )

طبع في الأمم المتحدة

Litho in U.N.

Price: \$U.S. 0.50 (or equivalent in other currencies)

03867-March 1968-753

Introduction to the Annual Report of the Secretary General on the Work of the Organization

16 June 1965—15 June 1966

Official Records: Twenty-First Session, Suppl. No. 1A (A/6301/Add.1)